

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر \*بسكرة\*  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قطب شتمة -  
قسم العلوم الإنسانية  
شعبة التاريخ



عنوان المذكرة

## الحرب الأهلية في الصومال 1991 م

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إشراف الأستاذ:

مصمودي نصر الدين

إعداد الطالبة :

حرز الله سمية

السنة الجامعية : 2016/2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد و أسأل الله المولى عز وجل أن أكون قد ساهمت ولو بشيء قليل في إثراء الأبحاث المستقبلية، و أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف " مصمودي نصر الدين " على توجيهاته وصبره معنا حفظه الله وجزاه كل خير .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "بوطارفة الصادق" الذي قدم لي يد العون سواء بالمادة العلمية أو بالنصائح ، و الأستاذ "فريح لخميسي" ، وكل أساتذة قسم التاريخ بجامعة بسكرة الذين سعوا ليلا ونهارا لايصالنا إلى طريق العلم كما أتوجه بالشكر إلى عمال مكتبة كلية العلوم السياسية خاصة "ميلود حشاني" الذي ساعدنا كثيرا في الحصول على الكتب بدون حتى طلب تصريح حفظه الله وجزاه كل خير .

إهداء:

إلى التي لو جاز السجود لغير الله لجسدت لها

إلى أمي الغالية مريم مرابطي

إلى الذي فطرني المولى على حبه و الإحسان إليه

إلى والدي رعاه الله حرز الله لخضر

إلى أعز و أغلى ما وهبني الله إخواني و أخواتي

إلى من كان سندا لي طوال مشوار الدراسي

إلى زوجي ياسين مرزوقي

إلى كل من كانت رفيقة دربي

إلى صديقاتي العزيزات: هدى، فايضة، مليكة، صفاء،

نجمة، أمينة، إيمان

## قائمة المختصرات :

(د ص):دون صفحة

(د ب):دون بلد

(د ع):دون عدد

(د ن):دون دار النشر

(Ssdf):جبهة الخلاص الديمقراطي

( snm ):الحركة الوطنية الصومالية

(Usc):المؤتمر الصومالي الموحد

مقدمة

## مقدمة:

عرفت إفريقيا إستعماراً إستيطانياً، ترك فيها أثاراً جسيمة على المجتمعات المحلية ومنها الحروب والفتن التي كانت الميزة الأساسية والتي توجتها الحروب الأهلية بين الإخوة الأعداء. فكانت الصفة المميزة لشعوب القارة خاصة بعد إسترجاعها لسيادتها. لتدخل في حروب لانهاية لها جراء الآثار والأسباب والفتن والثغرات التي تركتها حركات التحرر، حيث جعلت القارة سيفساء من التطاحن والحروب. وعليه نجد دولة الصومال تدخل ضمن هذا النطاق، وهي الدولة التي عانت من ذلك نتيجة لعدم توفر المساواة في الحقوق والامتيازات بين مختلف قبائلها الذين كانت مطالبهم موجهة للحكومة، وفي سبتمبر 1990 قامت الأحزاب المعارضة المؤتمر الصومالي والجبهة الوطنية الصومالية والحركة الوطنية بتنسيق جهودها للإطاحة بنظام الحكم الذي يتزعمه سياد بري لتشكيل حكومة إئتلافية.

وفي خضم الأحداث أجبر الرئيس على الفرار إلى أحد الدول المجاورة وعندها إندلعت المواجهة بين زعماء حركات المعارضة التي دخلت في حرب أهلية بعدما أطاحت بالنظام سعياً إلى إفراد كل منهم بالسلطة غير مكتنثة بالمصالح القومية للصومال، ضف إلى ذلك أنه تم قيام جمهورية في الشمال عرفت تحت إسم أرض الصومال، الأمر الذي كان له الأثر في انهيار النظام داخل البلاد وحلت الفوضى التي وقفت في وجه أي اتفاق يمكنه من عودة الهدوء والاتفاق بين الأطراف المتنازعة، لإيجاد حل توافقي يحقق الاستقرار ويشكل حكومة تسهر على شؤون البلاد والعباد.

## أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في الكشف عن مجموعة من الحقائق العلمية المتعلقة

بالموضوع وهي:

- 1: التعرف على طبيعة الصراع القائم في الصومال وأطرافه وتطوراتها.
- 2: معرفة الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب في الصومال 1991.
- 3: التعرف إلى النتائج المترتبة عن تلك الحرب.
- 4: إبراز المواقف الدولية والإقليمية منها.

أسباب إختيار الموضوع :

أ- الأسباب الذاتية :

- 1: الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والتعرف على خباياه.
- 2: محاولة الاطلاع على بعض الجوانب التاريخية التي تعرضت لها الصومال من خلال تلك الحرب الأهلية 1991.
- 2: التعرف على تأثير الحرب على المستوى الداخلي والخارجي.

ب - الأسباب الموضوعية :

- 1: أهمية دراسة الحرب الأهلية التي تعد من أخطر المشاكل التي عرفتھا القارة الإفريقية .
- 2: المساهمة من خلال هذه الدراسة بإضافة علمية لبعض جوانب الحرب الأهلية.
- 3: تسليط الضوء على أحد النماذج الخاصة بالنزاعات الداخلية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في القارة الإفريقية.

إشكالية الموضوع:

ما مدى مساهمة النزاعات الإقليمية في إضعاف السلطة المركزية ودخول الصومال

في حرب أهلية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- 1: كيف كانت أوضاع الصومال قبيل الحرب 1991؟
- 2: كيف كانت مجريات الحرب؟ وماهي أهم النتائج ؟
- 3: ماهي المواقف الدولية والإقليمية من الحرب في الصومال ؟

عرض الموضوع :

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى مقدمة وثلاث مباحث

مقدمة:

حيث تناولت في المقدمة تمهيد تعرضت فيه للتطورات التي عرفتھا الصومال قبل

قيام الحرب الأهلية وتناقضات التي كان يعيشها المجتمع، وكذا التنافر بين السلطة وبقية

أفراد المجتمع الصومالي.

الفصل الأول:



الذي جاء تحت عنوان جغرافية الصومال وأوضاعها قبيل الحرب حيث سلط فيه الضوء على الإطار الجغرافي والسكاني فتم تحديد الموقع والمساحة واهم الموارد التي تتركز بها الصومال، أما بالنسبة للسكان فتم التعرف على أصولهم وعاداتهم وتقاليدهم كما تم التطرق إلى أوضاع الصومال قبيل الحرب الأهلية في الجوانب التالية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

### الفصل الثاني:

بعنوان الحرب الصومالية وتطورها تم التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى إندلاع الحرب حيث تم تقسيمها إلى أسباب داخلية التي تمثلت في: الإرث الاستعماري والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأسباب الخارجية أهمها: ضعف علاقات الصومال مع جيرانها والاعتماد على المساعدات الخارجية والتحولت في النظام الدولي منذ أواخر الثمانينات أما فيما يخص مجريات الحرب فكانت من خلال: حيث تم التطرق إلى حرب الوجودين 1977-1978 وأيضا إشتداد المعارضة على السلطة وأخيرا إنهاء الدولة في الصومال ثم تطرقنا إلى أهم النتائج المترتبة عن هاته الحرب من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

### الفصل الثالث:

بعنوان المواقف المختلفة من الحرب تم تناول المواقف الإقليمية حيث درس موقف دول الجوار كإثيوبيا واريتريا وجيبوتي وكينيا وكذا موقف منظمة الوحدة الإفريقية التي بذلت جهودا عدة لحل هذه الأزمة وكذا موقف منظمة الإيجاد موقف جامعة الدول العربية، كما تم التطرق إلى المواقف الدولية كموقف أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، وكذا موقف منظمة الأمم المتحدة.

### المنهج المتبع:

إن لطبيعة الدراسة أثر على إتباع المنهج التاريخي العلمي الذي نعتقد أنه الأنسب لسرد الأحداث التاريخية ووصف خصائص ومميزات الدولة للوصول إلى الهدف المرغوب وتحليل بعض الحقائق المتعلقة بالموضوع قدر الإمكان.

**مراجع الموضوع :**

تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع بهدف دراسة الموضوع دراسة علمية ودقيقة ومن أهم المراجع التي تم الاعتماد عليها :

**السيد حجاج محمد فريد عميد أح:**

صفحات من تاريخ الصومال: تناول هذا المرجع الأوضاع السياسية قبيل الحرب

الأهلية.

**عبد المنعم يونس محمد:**

الصومال وطنا وشعبا: يعد مرجع مهم لمعرفة أهم قبائل مجتمع الصومال وكذا اللغة

وأهم العادات والتقاليد.

**عبد العاطي عبيد ربيع:**

دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات: حيث تم

الاعتماد عليه لمعرفة موقف منظمة الوحدة الإفريقية من الحرب الأهلية في الصومال وكذا

جهودها لحل هذه المشكلة الخطيرة.

**صبح على:**

النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945-1995: يعتبر مرجع مهم في معرف

أهم أسباب التي أدت إلى إندلاع الحرب.

**نجوى أمين الفوال:**

إنهيار الدولة في الصومال: تناول هذا المرجع أحداث الحرب الأهلية وأهم النتائج

المتربة عن انهيار الدولة .

**عبد الوهاب الكيالي:**

الموسوعة السياسية: تم الاعتماد عليها لتعرف على جغرافية الصومال وتحديد

الموقع والمساحة.

**صعوبات الدراسة:**

تمثلت صعوبة الدراسة في نقص المادة العلمية التي تخص قارة إفريقيا على مستوى

الجامعة وان وجدت فهي تخص تاريخ إفريقيا القديم والحديث وكذا قلة الدراسات التي تناولت

موضوع الحرب الأهلية في الصومال .

**الفصل الأول: جغرافية الصومال وأوضاعها قبيل الحرب  
الأهلية 1991 م**

## تمهيد

أولاً: الإطار الجغرافي والسكاني

1- الإطار الجغرافي

2- الإطار السكاني

ثانياً: أوضاع المنطقة قبيل الحرب 1991 م

1- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

2- الأوضاع السياسية

خلاصة

يعد الموقع الجغرافي أساسيا في تكوين قوة الدولة، وعليه فان موقع الصومال له أهمية خاصة بالنسبة للوطن العربي والعالم الإسلامي، حيث يشرف على مضيق باب المندب الذي يعد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وفي نفس الوقت يمثل بداية دول العالم الإسلامي الواقعة في قارة إفريقيا، ومن ناحية أخرى تكون المنطقة التي تربط بين الدول المطلة على بحر المحيط الهندي والواجهة الإفريقية، ونظرا لموقعها الهام سعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للإستلاء عليها في إطار التنافس الأوروبي على المستعمرات وكونها تعرضت مثل بقية الأقطار الإفريقية إلى حركة الاستيطان الأوروبي بها الذي كان له تأثير سلبي على استقرارها ووحدتها وكان بداية لظهور تمزقها من خلال تكالب الدول وزرع الفتنة بين القبائل .

## الإطار الجغرافي والسكاني :

### 1- الإطار الجغرافي :

تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي\* يحدها من الشمال جيبوتي وخليج عدن، وشرقا المحيط الهندي، وغربا أثيوبيا، تبلغ مساحتها حوالي 640 ألف كيلو متر مربع عاصمتها مقديشو واهم مدنها زلع، كسمايو، ببرة<sup>(1)</sup>، يغلب على سطح الصومال التشكيل الهضبي المرتفع الذي يبلغ أقصى ارتفاع له على إطلالة خليج عدن وتمتد الهضبة داخل الأراضي الصومالية مقطعة بعدة أودية مكونة حافات قائمة يصل إرتفاعها إلى 397م ويصل ذروة إرتفاعها في المغرب إلى 3200 م ويستمر الارتفاع حتى تدخل الأراضي الأثيوبية يجرى في الصومال عدة أودية أهمها شبيلي (shibele) وجوبا<sup>(2)</sup> (ينظر الملحق رقم 01 ص 71).

\* القرن الإفريقي: هو ذلك القرن الناتئ في شرق القارة الإفريقية والذي يضم كل من الصومال، جيبوتي، اثيوبيا وأريتيريا ويلحق به السودان كينيا أوغندا أثرا وتأثيرا، وهو بهذا التحديد قرن إسلامي الهوية للكثافة السكانية المسلمة التي تقطنه للمزيد بنظر جلال الدين محمد صالح، القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية، على الرابط [www.alukah.net](http://www.alukah.net)، تمت الزيارة يوم 2016/05/09 على الساعة: 16:20.

(1) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (دب)، ص640.

(2) عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر، 2000، ص

(Juba)\*\* وهما ينبعان من هضبة الحبشة الأول طوله 2000 كم وهو غير دائم الجريان حيث يجف في فصل الشتاء، وتستغل مياهه في ري المساحات الواسعة، أما نهر جوبا فهو أكثر غني بمائته من شيبلي ويرتفع منسوب مياهه في الربيع والخريف وينخفض في الشتاء، لكنه لا يجف أما في ما يخص المناخ فهو مداري لكن بسبب الموقع الجغرافي في شرقي القارة وتوزيعات ونظم الرياح الموسمية الشتوية الآتية من الهند تصل الصومال جافة<sup>(1)</sup>.

ومع ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة لا يتعدى تساقط المطر سنتيمترات سنويا في القسم الجنوبي تزداد كمية الأمطار لتصل 40 سم عند مقديشو وتزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب الغربي لتصل إلى 60 سم ونتيجة لتنوع المناخ جاء النبات الطبيعي متنوع فتزداد كثافة الغابة نحو الجنوب خاصة جنوب نهر جوبا وتنمو الحشائش مع أشجار المنجروف وتحتوي على الحيوانات البرية كالأسود والفهود والنمور<sup>(2)</sup>.

الصوماليون رعاة بالدرجة الأولى وتصلح نصف مساحة البلاد للرعي، أما الزراعة فيمكنها أن تغطي مساحة 12.5% يزرع منها 2% فقط أما باقي مساحة الدولة فصحراء جرداء، ويقدر أن 74% من جملة السكان هم رعاة بدو، ومع تباين في النسبة بين الشمال الصومالي الذي تصل فيه إلى 85% وجنوبه إلى 66% ويرجع ذلك إلى شدة الجفاف في الشمال وزيادة المطر وتوفر المياه في نهر شيبلي وجوبا في الجنوب<sup>(3)</sup>.

كما يعتمد السكان على قطعان الحيوانات حيث تملك 5.1 ملايين رأس من الأبقار و6.8 ملايين جمل و13.5 مليون من الأغنام و20 مليون من الماعز<sup>(4)</sup>.

\*\* نهر شيبلي وجوبا: نهر شيلي ينبع من الهضبة يبلغ طوله 2000 كلم ويتجه نحو السهل الساحلي الصومالي، أما نهر جوبا يتجه نحو الساحل باتجاه جنوبي ليصل إلى المحيط الهندي إلى الشرق من كسامبو للمزيد ينظر عبد العباس الفضيخ الغريبي، جغرافية الوطن العربي، عمان: دار الصفاء، 1999، ص 100.

(1) جودة حسنين جودة، قارة إفريقيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية، ط 2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للنشر، 2000، ص 234.

(2) عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص 207.

(3) جودة حسنين جودة، المرجع نفسه، ص 240.

(4) شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي تاريخي إقتصادي، ط 2، دمشق: دار الفكر للنشر، 2003، ص

وتعتبر الزراعة أهم القطاعات الحيوية للشعب الصومالي إذ يمثل الموز والذرة والقمح والمانجو وقصب السكر أهم المحاصيل الزراعية وإن كانت تزرع أساساً للسوق المحلية رغم أهميته في السوق العالمية إلى أنها لا تقوم بتصديره ومرجع ذلك عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، لكن منها ما يصدر إلى الخارج كالموز والسكر إضافة إلى البخور.<sup>(1)</sup>

ويمارس قسم من السكان صيد الأسماك خاصة سكان المناطق الساحلية وصيد اللؤلؤ ويشغل الفوسفات والفحم في أقصى الشمال قرب بربرة على نطاق تجاري كما توجد خامات اليورانيوم غرب مقديشو وتقوم بإحتكاره شركة إيطالية كما أنه لا توجد صناعات متقدمة بالصومال تقتصر على تعليب اللحوم وصناعة الغزل والنسيج وتتركز في مقديشو العاصمة<sup>(2)</sup>

والصومال فقير في الثروة المعدنية فقد جرى البحث عن البترول والفحم ولكن النتائج سلبية كما يفتقد إلى المواصلات ووسائل النقل، وتخدمه شبكة هزيلة من الطرق البرية المعبدة<sup>(3)</sup>.

جدول 01: يمثل توزيع اليد العاملة حسب قطاعات الإقتصادية والدخل الوطني الخام

القطاع	نسبة اليد العاملة	نسبة الدخل %
الزراعة	65	64
المناجم	0	0
الصناعة	8	10
الخدمات	27	26

المرجع: محمد جدار، أطلس الوطن العربي، الجزائر: قصر الكتاب، [د ت]، ص 13.

حسب الجدول فنلاحظ بأن نسبة اليد العاملة مرتفعة في الزراعة أما في الصناعة فهي قليلة، في حين نجدها منعدمة تماماً في المناجم، وهذا راجع لإنعدام العمال وقلة الثروات الباطنية

(1) أنور قاسم الخضري، "أوضاع الصومال في القرن الإفريقي"، قراءات إفريقية، العدد 75، سبتمبر 2005 (دص).

(2) عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، المرجع السابق، ص، ص 211-212.

(3) جودة جسنين جودة، المرجع السابق، ص 240.

## 2-الإطار السكاني :

إن لموقع الصومال الجغرافي الأثر في تكوين سكانه الذي هو عبارة عن مزيج من أهل البلد الأصليين، ومن أبناء القبائل العربية التي جاءت المنطقة مع الفتح الإسلامي وبعده، في الفترة الممتدة بين القرنين السابع والتاسع للميلاد، وقبيلة قريش هي الأبرز بين القبائل التي استوطنت الصومال خلال تلك المرحلة (1)، يقدر عدد السكان نحو 10.5 مليون نسمة حسب تقديرات 2003 للأمم المتحدة ونسبة الزيادة السكانية 3.0% منهم 35% حاميون و1.5% باننتو، 3.5% عرب (2).

يمتاز الصوماليون بطول القامة بوجه عام ونحافة الجسم، مع تناسب أجزائه وبروز الجبهة مع استطالتها، والأنف مذيبة مستقيم ويتدرج لون بشرتهم من البني الفاتح إلى البني الغامق، وقد يميل إلى السواد قليلا وليس بينهم ملامح زنجية، وسكان الصومال أساسا عشائر وقبائل وهذه بدورها تنقسم إلى مجموعات صغيرة، حيث يتألف الشعب الصومالي من مجموعتين قبليتين هما مجموعة الصومالي ومجموعة الساب .

مجموعة الساب تتألف من الرهانوبين والديجل، أما مجموعة الصومالي تتكون من أربع فروع هي الدارود والهاويا والدير والاسحاق.

1- قبيلة الدارود: يرجع أصل هذه القبيلة إلى جماعات العربية التي هاجرت من جنوب شبه جزيرة العرب، تنتشر هذه القبيلة في منطقة أوجادين وفي الجهات الواقعة فيما وراء نهر جوبا(3).

2- قبيلة الهاوية: يتركز أفراد هذه القبيلة في الأجزاء الواقعة بين نهر شيبلي وشمال مدينة هوبيا على الساحل.

3- قبيلة الدر: عبارة عن جماعات صغيرة تتركز على مركا على الساحل وقرب مدينة مقديشو كما تنتشر بعض جماعاتها على إقليم أوجادين .

(1) صقر جوزيف، قصة وتاريخ الحضارات العربية القبائل العربية الصومال، القسم ثالث، العدد 23-24، بيروت، 1999، ص 189 .

(2) نذير الجرمانى، الموسوعة الجغرافية السياسية، سوريا، دار نور ودار العرب للنشر، 2010، ص 119.

(3) محمد عبد المنعم يونس، الصومال وطننا وشعبنا، تقديم: عبد العزيز كامل، مصر: دار النهضة العربية، مارس 1962، ص ص 100-101.



4- قبيلة الاسحاق: يتواجدون في القطاع الغربي من الصومال البريطاني وفي مناطق الأسواق على الساحل الشمالي في زليغ وبريرة.<sup>(1)</sup>

جدول يمثل: يمثل التركيبة القبلية للصومال

الجهة	القبيلة	العاصمة	أهم الفروع	أهم شخصياتها	الأحزاب
الشمال	إسحاق	هرغيسيا	هبر يونس هبر أول هبر جعلو	عبد الرحمان على نور محمد غالب عرتة محمد كاهن	الحركة الوطنية الصومالية
الوسط	هوبا	مقديشو	هبر غدير أبغال صارور مررسدى حوادلي اشامور	محمد فرح عيديد على مهدي على شدو	المؤتمر الصومالي
الجنوب	داروود	كيسمايو	المريحان مجيرتين	عمر حاج + محمد ساد برى عبدالله يوسف	الجبهة الوطنية الصومالية الجبهة ديمقراطية للإنقاذ الصومال
			أوغادين عيسى جدا بورسي الكساي اوزجيلي الرضاوين	أحمد عمر جيس	حركة الوطنين الصوماليين - الجبهة الصومالية الموحدة -التحالف الديمقراطي الصومالي -الاتحاد الوطني الديمقراطي الصومالي - الحركة الشعبية الديمقراطية

المرجع: حزب البعث العربي الاشتراكي، "الصومال وأفاق المصالحة الوطنية"، سلسلة أحداث جارية، أبريل 2009، مطبوعات القيادة القومية ص ص 127-128.

(1) إجلال محمود رأفت وإبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص 6.

- وبجانب هذه المجموعات القبلية الكبيرة هناك مجموعات صغيرة من القبائل الصومالية التي لا تنتمي إلى مجموعة الساب ومجموعة الصومالي.
- 1- البانتو: وهي قبائل زنجية تعيش قرب نهر شبيلي وجوبا ويعيش بعضهم في الأجزاء الساحلية، يشتغلون بصيد الأسماك.
  - 2- الساب: هم طائفة من الأتباع، تشتغل بالمهن التي يترفع عنها الصوماليون كالحداثة والدباغة.
  - 3- العرب: يرجعون أصلا إلى العناصر العربية القادمة من شبه جزيرة العرب من اليمن وعدن، وقد اختلطوا بالصوماليين وصاهروهم، يشتغل معظمهم بالتجارة.
  - 4- الأجانب: تضم الجاليات الأجنبية عدة عناصر منها:
    - الهنود والباكستانيون: يتمثل نشاطهم بوضوح في التجارة كما أنهم يملكون معظم المساكن في مقديشو، يعيشون في عزلة عن الصوماليين.
    - الجالية الإيطالية: تتركز في أيديهم الأعمال التجارية الرئيسية وعمليات الاستيراد والتصدير يقدر عددهم بـ 5000 نسمة.
    - الجالية البريطانية: يشتغل بعضهم بالتدريس (1)
- اللغة والدين:**

إن انتشار اللغة العربية في الصومال يرجع إلى العهد بعيد منذ حوالي 1400 سنة عند قدوم العرب في أوائل القرن الأول الهجري وبقيت اللغة الرسمية التي يستعملها الحكام في أعمالهم الرسمية ومعاهداتهم وكان لإنتشار كتابات تحفيظ القرآن الكريم والدراسة في المساجد أثر كبير في نشر اللغة العربية، استمر الحال على ما هو عليه حتى دخول المستعمرين الذين أدركوا أن انتشار اللغة العربية له اثر كبير في ربط البلاد بالعالم الإسلامي العربي لذا عملوا على القضاء عليه (2).

اللغة الصومالية هي إحدى اللغات الحامية ولكنها متأثرة كثيرا باللغة العربية، واللغة الصومالية تواجه عدة عقبات فهي تضم لهجات كثيرة تختلف من جهة إلى أخرى فكل قبيلة

(1) محمد عبد المنعم الصومال وطنا وشعبا، المصدر السابق، ص ص 104-105.

(2) المصدر نفسه، ص 106.

لهجتها واصطلاحاتها الخاصة فأهل الشمال تكثر في لهجتهم الكلمات العربية وذلك لقربها من شبه جزيرة العرب ولكونها أول الجهات التي يصل إليها العرب الوافدون بينهما تقل الكلمات العربية في لهجات الجنوب ولم تثبت أن اللغة الصومالية قد كتبت في أية فترة من فترات تاريخ الصومال فهي لغة تحادث فقط<sup>(1)</sup>.

وعندما كان الصومال تحت الوصاية الدولية أجرت الإدارة الإيطالية استفتاء بين جميع الرؤساء والزعماء سنة 1951 لإختيار اللغة التي يرغب الشعب في أن تكون لغة له وقد أسفر الاستفتاء عن اختيار اللغة العربية لغة للبلاد وطالبو بتشجيع إستخدام الحروف اللاتينية لكتابة اللغة الصومالية بالاستعانة بخبراء منظمة اليونسكو لكن هذه المحاولات قوبلت بإستنكار شعبي شامل، بالإضافة إلى وجود لغات أخرى بجانب اللغة العربية نجد اللغة الإيطالية، اللغة الانجليزية، اللغة السواحلية التي تعتبر خليطا من اللغة العربية و لغة اللهجات الإفريقية<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة للدين فالصوماليون يدينون بالإسلام وهم سنيون على المذهب الشافعي وقد انتشر الإسلام في جميع أنحاء الصومال بقدم الهجرات العربية المتوالية منذ عدة قرون وتبلغ نسبة المسلمين بين الصوماليون 99 من مجموع السكان وتوجد نسبة ضئيلة من المسيحيين لا تتعدى 400 نسمة،<sup>(3)</sup> وتنتشر الطرق الصوفية إنتشارا كبيرا وهي متغلغلة، بين أفراد الشعب بشكل واضح ويمتاز الصوماليون بأنهم متمسكون بالدين تمسكا شديدا لذلك تواجه الإرساليات التبشيرية صعوبات عدة في مزاوله نشاطها وأوسع الطرق الصوفية إنتشارا: الطريقة القادرية والإدرسية.

### العادات والتقاليد:

معظمها ناتج عن الحياة البدوية التي يحياها الصوماليون إذ في الأعياد ومختلف المناسبات تخرج القبائل في صفوف منتظمة تحت إمرة زعيمها وترقص رقصات وطنية

(1) إجلال محمود رأفت وإبراهيم احمد نصر الدين ، المرجع السابق، ص7.

(2) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي شرقي إفريقيا، ط2 بيروت: المكتب الإسلامي للنشر 1997م، ص 136.

(3) شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، د ط، مصر: دار الثقافة للنشر، 1996، ص ص 33-34.

وتحتفل بعض القبائل بعيد النيروز وتطلق عليه إسم عيد فرعون وتقيم المواكب وألعاب الفروسية والتحطيب

وتتسم القيم الأخلاقية في المجتمع الصومالي بالطابع الإسلامي ومن مظاهر ذلك عطف الغني على الفقير فقد ما يأتي إلى العاصمة من الريف طالب فقير ناشئ تحتضنه إحدى الأسر الثرية وتعاونه على مواصلة الدراسة كما تقوم الأسر التي تمتلك أراضي زراعية واسعة بتوزيع المحاصيل على الفقراء من أبناء القرية ليس على انه صدقة ولكن على اعتبار انه الحق لهؤلاء المواطنين الفقراء، كما أن نسبة الطلاق مرتفعة في الصومال وذلك يرجع إلى أسباب عدة منها قلت المهور وتفشى عادة تعدد الزوجات والتقاليد السائدة التي تحتم عدم رؤية الزوج لزوجته قبل الدخول بها وما يترتب عن ذلك من فشل الزواج لعدم معرفة الزوجين ميول بعضهما قبل الزواج ويفرط كثير من الصوماليين في الزواج والطلاق مما يؤدي إلى تشرد عدد كبير من النساء والأطفال<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص الصحة فالأمراض تنتشر إنتشارا كبيرا ويرجع ذلك إلى هبوط مستوى المعيشية وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي بين أبناء الشعب ومن أهم الأمراض التدرن الرئوي والأمراض التناسلية، حمى الملاريا وقد زادت نسبة الوفيات بشكل واضح إذ دلت الإحصائيات على أن نسبة الوفيات في المواليد تبلغ أكثر من 50 % في كثير من الأحيان ويرجع تفشي الأمراض إلى عدة عوامل منها: سوء التغذية، الفقر، إنعدام الرعاية الصحية وإنخفاض مستوى الوعي الصحي بين السكان أيضا قلة المستشفيات وعدم توفير الخدمات الطبية وقلة عدد الأطباء إذ لا يزيد عددهم على 40 طبيبا في طول البلاد وعرضها<sup>(2)</sup>.

### الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الحرب الأهلية في الصومال: أ/ الأوضاع الاقتصادية:

تعد الصومال واحدة من أفقر دول العالم الثالث طبقا لمقاييس الأمم المتحدة للفقر، ويرجع هذا الوضع المتدهور للاقتصاد الصومالي إلى العامل الايكولوجي المتمثل في فقر البيئة والموجات المتعاقبة عليه من الجفاف ولكن العامل الأكثر تأثيرا تمثل في ممارسات

(1) محمد عبد المنعم، الصومال وطنا وشعبا، المصدر السابق، ص 107.

(2) صقر جوزيف، قصة وتاريخ الحضارات العربية القبائل العربية، المرجع السابق، ص 192 .

النظام العسكري الحاكم، الذي بدا في السبعينات بمحاولة إعادة بناء الاقتصاد القومي بهدف إزالة الفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية، ولكن السياسات التي طبقت كانت أبعد ما تكون عن الوصول إلى التنمية أو العدالة الاجتماعية فبالنسبة للتحويل الاقتصادي كان أداء النظام مخيباً للآمال المعقودة عليه وتركز إسهام النظام العسكري في التنمية الاقتصادية على إجراءات تأميم التجارة الخارجية وقطاع التمويل، وهي قطاعات كانت مملوكة للأجانب ولذلك فإن الاستيلاء عليها لم يشكل أية مخاطرة سياسية ولم يمتد التأميم إلى قطاع الإنتاج حتى وإن كان مملوكاً للأجانب مثل مزارع الموز<sup>(1)</sup>.

لقد عانى القطاع الريفي من الإهمال ولم تستطع معدلات النمو فيه أن تواكب المعدلات السريعة للزيادة السكانية، فقد تركت الدولة قطاع الرعي في يد العائلات المسيطرة على تجارته، والوسطاء الذين يقومون بالوساطة بينهم وبين الرعاة ورغم زيادة أسعار الإنتاج الحيواني، وزيادة تصديره إلا أن هذه الزيادة ابتلعها أولاً طبقة التجار ثم الدولة نفسها التي كانت تفرض ضرائب على تصدير الأغنام، أما الرعاة المنتجون فإن لم يستفيدوا من زيادة الطلب على إنتاجهم وعجزوا عن كسر التحالف بين الدولة وطبقة التجار، الأمر الذي ألقى بظلال كثيفة على قطاع الرعي خاصة بعد موجات الجفاف في بداية السبعينات والثمانينيات<sup>(2)</sup>.

ومن ناحية أخرى فإن قطاع الرعي قد واجه مخاطر الاعتماد على السوق الواحدة وتجلت ذلك بعد منع المملكة العربية السعودية استيراد الأغنام الصومالية لأسباب صحية عام 1983، أما قطاع الزراعة فلم يكن أحسن حالاً رغم الاهتمام به في الخطط الخماسية للتنمية وكان الصومال ينتج عادة ما يكفي حاجة سكانه من الغذاء ولكن ابتداءً من 1975 تحول الاعتماد على الاستيراد بصورة مفرزة وفيما بين 1980-1984 اضطر الصومال إلى استيراد ثلثي غذائه وأصبح هذا الاستيراد علامة ثابتة في الاقتصاد الصومالي الذي اعتمد بصورة متزايدة على المساعدات والقروض الضخمة ويمكن تفسير هذا النقص الحاد في إنتاج

(1) نجوى أمين الفوال، "انهيار الدولة في الصومال"، السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام،

ص 17.

(2) المرجع نفسه، ص 17-18.

الغذاء في إطار غياب المشاركة الفعالة للمزارعين في أية مشروعات للتنمية والنقص الحاد في العناصر الفنية مثل الخدمات المساعدة والبحوث التطبيقية وإدارة الماء والري، ضف إلى تعرض المناطق الزراعية في الوسط والجنوب لموجات الجفاف<sup>(1)</sup>.

أما زراعة الموز فقد واجهت نقصاً شديداً في إنتاجه، بعد أن خفضت الغرفة التجارية هامش الربح للمنتجين له رغم الزيادة العالمية في أسعاره، إن الأداء الصناعي في الصومال كان مؤسفاً، فرغم تخصيص 15% من الاستثمارات في خطة التنمية (1982-1986) للصناعة إلا أن معدل الإنتاج لم يتقدم وقد كانت المؤسسات الصناعية تفتقر إلى العمالة الماهرة، والضرائب المرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة وقد أدى عجز قطاع الزراعة والرعي عن إنتاج المواد الخام اللازم للصناعة إلى إعاقة النشاط الصناعي وفشلت معظم المشروعات الصناعية في أن تغطي تكاليف إنتاجها وعجزت الدولة عن إستيراد التكنولوجيا اللازمة للصناعة أو قطع الغيار لها.

أما بخصوص قطاع الخدمات العسكرية قد نما في السبعينات بنسبة 8.5% وإستمر النظام العسكري في دفع جزء كبير من الثورة القومية لهذا المجال الغير المنتج، وقد تقلص الإنتاج مع زيادة المصاريف والقصور الشديد في التنفيذ والإدارة إلى خلق ضائقة إقتصادية للمواطن الصومالي إلى أكثر من 70% من قيمته في عام 1984 وحدة، في الوقت الذي زاد فيه معدل التضخم عن 110%، وقد لجأت الدولة إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، وفي عام 1985 بلغ العجز في ميزان المدفوعات 220 مليون دولار، إرتفع 380 مليون دولار عام 1988<sup>(2)</sup>.

ويعادل الرقم الأخير خمسة أضعاف دخل الصادرات الصومالية ووصلت الديون إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار أو كنتيجة مباشرة لذلك عم البؤس وانخفض متوسط دخل الفرد السنوي إلى 28 دولار استفحلت البطالة وانخفضت الخدمات الاجتماعية .

(1) سمير حسني،:التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها" (بحث مقدم آلة ندوة العلاقات العربية

الإفريقية، نوفمبر 1992،جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ص5.

(2) المرجع نفسه، ص 7.

## ب-الأوضاع الاجتماعية:

ذكرنا في الإطار السكاني للصومال أن النظام القبلي كان قائماً على أسس متينة وقوية سمحت للمجتمع بالاستمرار والتحدي للعوائق، وفي ضل نظام سياد بري\* كان قليل الاعتماد على الانتماء القبلي بل كان يسعى إلى الحد منه على المستوى العام وربما يرجع ذلك إلى انتمائه إلى قبيلة ليست ذات وزن قيادي في المجتمع الصومالي ولكن عنصر العشائرية ظل عاملاً قوياً وفعالاً رغم حظره رسمياً والعشائر الصومالية لا تكون من أفراد تربطهم ببعض صلة القرابة داخل إطار قومي من الثقافة واللغة المشتركة<sup>(1)</sup>.

إلا أنه في الريف هذه العشائر لا تزال تمارس وظيفتها التقليدية ورغم تجريم القبلية على المستوى الرسمي إلا أن الرئيس نفسه كان يعتمد سرياً على الروابط القديمة كأساس للحكم واستطاع أبناء عشيرة الرئيس أن يناورا و يفوز بأكثر المراكز الحساسة في الدولة. وقد تشكلت دائرة السلطة الداخلية من ثلاث عشائر لكل منها أهميتها الخاصة، فأكثر الوزراء نيلاً لثقة الرئيس كانوا من أبناء عشيرته وبعد ذلك جاء أعضاء قبيلة زوجته، أما الضلع الأخير من هذا المثلث فكانوا أخواله من الأوجادين وهؤلاء لهم وضع خاص نتيجة علاقتهم بالقوميين الأوجادين في إثيوبيا وهذه العشائر جميعاً تنتمي إلى تقسيم أكبر وهو عائلة الدارود وبالرغم من أن النظام قد حاول باستمرارهم ممثلين من خارج الدارود إلا أنه كانت هناك معارضة للعشائرية ومحاربة كل سلوك قبلي<sup>(2)</sup> (ينظر ملحق رقم 2 ص 72).

## 2-الأوضاع السياسية

## 1/ الغزو الاستعماري للصومال:

خضع الصومال كغيره من معظم مناطق وشعوب إفريقيا لاستعمار أوروبي دام سنوات طويلة، فالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به الصومال جعل كل من إنجلترا وإفريقيا

\* محمد سياد بري: (1919-1995) عسكري وسياسي صومالي ولد في محافظة لوغ في منطقة جوبا 1919، بدأ حياته جندياً في القوة الأمنية قبل تأسيس الجيش الصومالي وكان ضمن البعثة العسكرية الأولى التي تلقت تعليمها في إيطاليا وترقى حتى وصل إلى رتبة جنيرال وقائد للجيش، (ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، الأردن: دار أسامة للنشر، 200، ص 294).

(1) مرزوق عبد الصبور، أضواء على الصومال، مصر: دار السعد، 1959، ص 117-118.

(2) المصدر نفسه، ص 118.

وفرنسا وإيطاليا تتسابق حول ممتلكات مصر الإفريقية بصفة خاصة وحول ساحل إفريقيا الشرقي وساحل البحر الأحمر الإفريقي بصفة عامة

### الاحتلال البريطاني:

فقد تأسست مستعمرة انجليزية على أنقاض الممتلكات المصرية عرفت بالصومال الانجليزية ضمن موانئ زيلع وبولهار وبربرة وخليج عدن وهي التي استولى عليها الانجليز منذ أن أخلاها المصريون بين عامي 1885-1888 وأبلغت بريطانيا الدول الأوروبية تطبيقا لقرارات مؤتمر برلين\* أن الساحل الصومالي ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة قد وضع تحت الحماية البريطانية وكانت بريطانيا تبذل قصارى جهدها لكي تبعد أطماع الدول الأوروبية عن حوض النيل وذلك لكن يصبح منطقة نفوذ لها وحدها<sup>(1)</sup> (ينظر ملحق 03-04 ص 73-74).

### الاحتلال الفرنسي:

كانت فرنسا من الدول الاستعمارية المشتركة في تقسيم الوطن الصومالي حيث اشترت من احد مشايخ القبائل ميناء أو بوك سنة 1862 بمبلغ 50500 فرنك غير أن فرنسا لم تقم بأي عمل لتأكيد سيادتها على الأقاليم ولم تحتله الاحتلال فعليا إلا في عام 1884 و استغل الاستعمار الفرنسي نقاط ضعف الشعب الصومالي لإحلال الأمن والنظام من اجل بسط نفوذه وتدعيم سلطته<sup>(2)</sup>

بعد توسع فرنسا في داخل أو بوك فاستولت على تاجورة وعلي جيبوتي وغيرها من الجهات الساحلية وفي سنة 1896 صدر مرسوم فر نسي بضم هذه الجهات تحت اسم الصومال الفرنسي<sup>(3)</sup> ( ينظر الملحق رقم 05 ص 75).

\* انعقد المؤتمر من 1884 إلى فيفري 1885 وجل قرارته تصب لمصلحة الدول الامبريالية لتقييم القارة فيما بينها ينظر: احمد إبراهيم دياب، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، دار المريخ الرياض، 1981 ص 181.

(1) رافت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، (دب): عين للدراكت والبحوث الإنسانية 1996، ص 95

(2) عميد اح محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، القاهرة: دار المعارف 1983 ص 43.

(3) شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، المرجع السابق ، ص 98 .



## الاحتلال الإيطالي:

أخذت أنظار إيطاليا تتجه صوب الصومال منذ الوقت الذي استولت فيه على محافظة مصوع المصرية على الساحل البحر الأحمر في عام 1885، ولكن إيطاليا وصلت إلى بلاد الصومال متأخرة عن غيرها، وإن كان عليها أن تتعامل هناك مع الأجزاء الشمالية من ممتلكات سلطان زنجبار و مع السكان المحليين إلى الشمال من هذه الممتلكات، فقد كان عليها أن تحسب حساباً للنفوذ البريطاني الذي كان قد ثبت أقدامه على الشاطئ الشرقي لإفريقية<sup>(1)</sup>، فقد استولت سنة 1889 على الجزء الجنوبي من الوطن الصومالي عن طريق الشراء لميناء مقديشو من سلطان زنجبار منطقة مساحتها خمسون مليار مربع يضم ميناء مقديشو بأجرة سنوية وانفتحت الشركة مرة أخرى مع سلطان زنجبار بان تستأجر منه المنطقة الساحلية الواقعة بين براوة وورشيع بمبلغ 144 ألف روبية في مدة لا تقل عن 25 سنة ولا تزيد عن 50 عاماً ثم أعلنت الحكومة الإيطالية الحماية في المنطقة، عقدت إيطاليا مع الأهالي معاهدة التجارة وبسطت بموجبها نفوذها على الإقليم تدريجياً، ثم تحولت الشركة إلى قوة استعمارية هائلة تمارس أبشع وسائل التعذيب واشد أنواع الضغط والإرهاب لفرض سيطرتها على الشعب وإخضاعه<sup>(2)</sup> (الملحق رقم 06 ص 76)

وفي عام 1897 عقدت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجموعة من الاتفاقيات مع الحبشة مكنته من الاستيلاء على جزء كبير من الصومال، بالإضافة إلى استيلاء كينيا على جزء من أرض الصومال وهكذا نجد أن الصومال تم تقسيمه بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة وكينيا وسمي كل قسم باسم الدولة المستعمرة فنجد<sup>(3)</sup>.

الصومال الفرنسي: يقع على بوغاز باب المنذب وعاصمته جيبوتي على الساحل الصومال الانجليزي: ويمتد على الساحل الجنوبي لخليج عدن عاصمته برابارا.

(1) عميد اح محمد فريد السيد حجاج، المصدر السابق ، ص 44

(2) جلال يحيى ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث، 1999 ص 462.

(3) عميد اح محمد فريد السيد حجاج، المصدر نفسه، ص43.

الصومال الايطالي: يمتد على الساحل المحيط الهندي من خليج عدن شمالا إلى خط الاستواء جنوبا عاصمته مقديشو<sup>(1)</sup>.

أما الحبشة فقد ضمت إقليم هدر ومنطقة أو جادين، منطقة هود وأخذت مستعمرة كينيا جزءا من جنوب الصومال المتاخم لحدودها بالصومال الكيني لقد عانى سكان الصومال من الاضطهاد على يد المستعمرين ومنع وصول المياه إلى المناطق الصومالية كما أهمل التعليم وكما قاموا بمحاربة اللغة العربية وتعليم القران، إلا أن الشعب الصومالي تصدى للمستعمرين وقاد الزعيم محمد بن عبدالله حسن<sup>(\*)</sup> الحركة الوطنية ضد البريطانيين في الصومال الشمالي منذ عام 1899 واستطاع أن يحرك مشاعر الصوماليين ضد الوجود الانكليزي، وفي الصومال الجنوبي ثارت القبائل في بنادر ضد الاستعمار الايطالي حيث شهدت مناطق مقديشو وطنانة معارك دامية بين الطليان والصوماليين<sup>(2)</sup>

كما نادى محمد بن عبد الله بتكثف الصوماليين للوقوف في وجه المستعمر واستطاع أن يوقع بقوات الانجليز هزائم حتى لقبوه بلقب المهدي وقد أنهكت حرب العصابات التي شنها قوات الصوماليين الثائر بين الانجليز حتى اضطروا للجلاء عن الداخل والاقتصر على المناطق الساحلية وحين نشبت الحرب العالمية الأولى واشتبكت القوات العثمانية في الحرب ضد الحلفاء أعلن المجاهد الصومالي الجهاد ضد دول الحلفاء الغربيين واستمر يناضل حتى انتهت الحرب واستطاعت قوات الحلفاء بعد ذلك أن تتفرغ لإخماد ثورة الصوماليين، وانتهى الأمر بمقتل الزعيم الصومالي عام 1920 (ينظر خريطة رقم 07 ص77).

(1) محمد محي الدين رزق، افريقيا وحوض النيل، ط2، مصر، دار عطايا للنشر، 1934، ص 45-46.

(2) محمد بن عبدالله حسن: ولد في 17 افريل 1864 بالقرب من بوهوتلى في شمال الصومال أرسله والده إلى مدارس القران الكريم وما انتهى من حفظ القران حتى شارك أستاذه في تحفيظ الطلاب، استطاع بذكائه وسرعة استجابته ان يحقق لنفسه مكانة مرموقة بين اهل الفقه ورجال الدين وقبل ان يكمل العقد الثاني لقب بالشيخ للمزيد ينظر: عبدالله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص179.

(2) مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، الأردن: دار أسامة للنشر، 2011، ص281-282.

بعد أن رسم للصوماليين طريق الجهاد وحدد أهدافه، وهي الحرية والوحدة لأرض الصومال كله<sup>(1)</sup>.

لم يستسلم الصوماليون للتسلط الاستعماري بعد وفاة الزعيم بل اخذوا يشكلون جمعيات ونوادي سرية خلال الثلاثينات من القرن الحالي لمواجهة عمليات تخطيط الحدود بين مناطق النفوذ الاستعماري الأوروبي التي قسمت القطر الصومالي الكبير، حتى برز أول حزب سياسي على درجة عالية من النضج والخبرة عام 1943 هو رباط وحدة الشباب الصومالي الذي قاد الحركة الوطنية من أجل الحصول على الحقوق الصومالية في الاستقلال والوحدة، ونظرا لأنه يمثل أكثرية الشعب الصومالي فقد دخل في مفاوضات مع السلطات الانجليزية عام 1946، وقد أيدت انجلترا المطالب الصومالية إذ قبل الصوماليون الوصاية البريطانية وعندما أرسلت هيئة الأمم المتحدة لجنة رباعية: أمريكية روسية انجليزية فرنسية لمعرفة رغبة الصوماليين، وعندما وصلت هذه اللجنة عام 1947 قابلتها مظاهرات عارمة تطالب بالاستقلال والوحدة ولكن انجلترا التي ساءها الأمر تأمرت على القضية الصومالية وفي سبتمبر 1948 جزءا من القطر الصومالي مشتملا اوجادين وجزء آخر هو "هود" إلى الحبشة وسلمت لها في 1955 الجزء المتبقي من الصومال الغربي بناء على اتفاقية سرية<sup>(2)</sup>.

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 على أن تكون الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة وتصبح دولة مستقلة بعد 10 سنوات وان تكون إيطاليا هي الدولة الوصية نيابة عن الأمم المتحدة وان يكون للأخيرة مجلس استشاري في الصومال مهمته مراقبة نضال الصومال من مرحلة الوصاية إلى مرحلة الاستقلال وأجريت أول انتخابات في الصومال الجنوبي عام 1959 لتشكيل مجلس تشريعي وأحرز حزب وحدة الشباب الصومالي أغلبية ساحقة وعليه تم الإعلان عن استقلال الصومال الجنوبي في أول يوليو 1960 وفي اليوم الثاني من يوليو 1960 اجتمعت الجمعية الوطنية في الصومال الجنوبي والمجلس التشريعي للصومال الشمالي في قاعة البرلمان بمقديشو وتم إعلان الوحدة بين الإقليمين

(1) شوقي عطا الله الجميل وعبدالله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 39.

\* وحدة الشباب الصومالي: أول حزب سياسي صومالي تأسس في 1943 يهدف إلى تحرير الصومال الكبير واتخاذ الدين الإسلامي دينا للدولة ينظر: رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 103.

(2) رأفت الشيخ، المرجع نفسه، ص 103-104.

الشمالي والجنوبي لتصبح الجمهورية الصومالية المستقلة ذات سيادة ويتكون من إقليمين اللذين كان تحت الحكم البريطاني والاطالي، أما الصومال الفرنسي أي جيبوتي فقد استقلت عن فرنسا عام 1977 وأصبحت جمهورية مستقلة<sup>(1)</sup>.

ومع توحيد الصومال واستقلاله انطوت بداية الحكم الوطني وتجربة الحكم البرلماني على الكثير من بذور الفرقة والانقسام الإقليمي فقد حصل الجنوبيون على المناصب القيادية في الدولة وهو ما ولد عند الصوماليين الشماليين إحساسا بالاضطهاد الذي عمقته ممارسات النظام الحاكم بإهمال المنطقة الشمالية، يضاف إلى ذلك ضعف المؤسسات السياسية التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال، فأسهم ذلك في تقوية الصراع الاجتماعي، حيث افتقد حزب وحدة الشباب الصومالي الحاكم رؤية سياسية واضحة فكانت قيادته في معظمها انتهازية تسعى لتحقيق مصالح خاصة، ونتيجة لذلك تصاعد الغضب الشعبي بما أسفر عن مقتل عبد الرشيد شارماركي\* رئيس الدولة فقام قائد الجيش محمد سياد بري بانقلاب غير دموي عام 1969 للسيطرة على الفوضى السياسية وشكل مجلسا للثورة من العسكريين وبذلك انتهت فترة الحكم المدني، وقامت الحكومة بتبني النهج الاشتراكي وحلت الأحزاب وعقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي عام 1970 ولكن هذه الاشتراكية كانت نوعا من البراجماتية التي تخدم هدف سياد بري في البقاء على قمة السلطة بغض النظر عن الأسلوب الأمثل لتحديد مستقبل الصومال فتضاءلت المشاركة الشعبية في العملية السياسية وازدادت آليات سيطرة الحكومة المركزية، بينما لم يكن هناك أية قيود على الرئيس الذي احتكر كل المناصب، رئيس دولة، القائد الأعلى للجيش، ورئيس المجلس القضائي، رئيس مجلس الوزراء<sup>(2)</sup>.

(1) مفيد الزيدي، المرجع السابق ص 282-283.

\* عبد الرشيد شارماركي: (1919-1969) رئيس سابق لجمهورية الصومال ولد في هاراديري في إقليم لوبيا شمال الصومال ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جزء 11، لبنان: (د-ن)، 1998، ص 270.

(2) محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص 216.

خلاصة الفصل الأول:

- \* إن للصومال موقع استراتيجي هام، يعتمد سكانها على الرعي وتعتبر الزراعة أهم القطاعات الشعب الصومالي.
- \* سكان الصومال عبارة عن مزيج حيث يتألف الشعب الصومالي من مجموعتين قبيلة الساب والصومالي وهم في الأصل عشائر وقبائل.
- \* الصومال خاض لاستعمار أوروبي دام سنوات طويلة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث أقاليم الصومال الفرنسي- الصومال البريطاني - الصومال الايطالي، إلى أن ذلك لم يمنع الشعب الصومالي من محاولة استعادة أقاليمه الضائعة حيث قامت العديد من الحركات أبرزها حركة الزعيم محمد عبد الله حسن الذي كانت لهم العديد من المحاولات في وجه الاستعمار ومحاولة استرجاع ما أخذ منهم بالقوة.

الفصل الثاني :

الحرب الصومالية 1991 وتطورها

**تمهيد**

**أولا : اسباب الحرب**

**ثانيا : مجريات الحرب**

**ثالثا : نتائج الحرب**

**خلاصة**

يعتبر الشعب الصومالي نسيجاً فريداً من حيث وحدة اللغة والدين وتمائل العادات والتقاليد، وعلى الرغم مما يميز الصومال عن بقية الدول الإفريقية التي تعاني من التعدد القومي الإثني خصوصاً جارتيه إثيوبيا وكينيا، إلا أن الصومال عانى من حالة عدم الاستقرار الداخلي منذ أواخر الثمانينات نتيجة مطالبة الشعب بالمساواة في الحقوق والامتيازات، إلا أنهم واجهوهم بالقوة والعنف وهذا ما أدى إلى اشتعال فتيل الحرب الأهلية وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب وكذا مجرياتها ونتائجها.

### أسباب الحرب الصومالية 1991:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية\* في الصومال بعضها يعود لمعطيات وإفرازات داخلية وبعضها الآخر يرجع إلى أسباب وتفاعلات إقليمية ودولية خارجية.

#### 1- الأسباب الداخلية: أهمها:

أ- الإرث الاستعماري: تجسد ذلك في أن المستعمرين الأوروبيين عملوا على تكريس النظام القبلي عبر استخدام شيوخ وزعماء القبائل كأدوات لتنفيذ سياساتهم من خلال منحهم سلطات واسعة في أجهزة الشرطة والمحاكم الأمر الذي أدى إلى تأسيس نظام قبلي طبقي، كذلك تجسد الإرث الاستعماري في تمزيق الصومال إلى خمسة أجزاء (الكنيني والبريطاني والاطالي والفرنسي والإثيوبي) بهدف طمس الهوية العربية القومية للصومال<sup>(1)</sup>.

ب/ الأسباب السياسية: يمكن إيجازها بالاتي:

\* فشل التجربة البرلمانية بين عامي 1960-1961 نتيجة عدم أنفعية القيادات السياسية التي وصلت إلى الحكم بعد الاستقلال وعدم تعبيرها عن منهج أو إيديولوجية ما بقدر تحولها إلى مصدر من مصادر الارتزاق والوصول للسلطة ومغانمها ومن ثم عجزها عن التعبئة أو التحريك الاجتماعي اللازم لقيادة مرحلة ما بعد الاستقلال.

\* الحرب الأهلية: قتال مسلح ينشب بين أبناء البلد الواحد يتجاوز بتوسعه امتداد مجرد التمرد أو عصيان للمزيد ينظر: احمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان للنشر، 2004، ص 143.

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي، الصومال وأفاق المصالحة الوطنية، المرجع السابق، ص 49.



\* الصراع على السلطة والمناصب بين الفصائل المتعددة فلم يعد الهدف لهذه الفصائل مثلا معارضة الديكتاتورية واحتكار السلطة بل أصبح تسلم السلطة هو الهدف لكل جبهة أو فصيل أو تيار<sup>(1)</sup>.

\* استنثار سياد برى بالسلطة وتبينه لنظام الحكم يقوم على دكتاتورية الحزب الواحد مع افتقاده للسيطرة على إقليم الدولة كما قام بتجميد النشاط السياسي في البلاد وتبنى خطا راديكالية لتحويل الصومال من بلد إسلامي إلى دولة اشتراكية.

\* تسييس المؤسسة العسكرية وسحب هويتها القومية<sup>(2)</sup> والوطنية وتحويلها إلى حرس المصالح قيادة الحزب الحاكم.

\* سوء القيادات المدنية والعسكرية فالكل لا يخلو من التعصب القبلي.

### ج/ الأسباب الاقتصادية:

تدهور الحالة الاقتصادية والشلل شبه التام الذي أصاب المؤسسات التنموية والإنتاجية بسبب سوء تسيير الإدارة وسبب الجفاف الذي كان يجتاح البلاد من حين إلى آخر والحروب الجانبية الاستنزافية التي كان يتعرض لها البلد من قبل المعارضة المسلحة التي كان يتعرض لها البلد والتي كانت تنطلق من أراضي الدول المجاورة وكثرة النفقات التي كانت تذهب للمؤسسة العسكرية التي استنزفت اقتصاد البلد على حساب المشاريع الإنمائية الأخرى.

\* ضعف دائرة الضرائب التي كانت تأتي منها معظم ميزانية الدولة كما أن الصادرات والتجارة واجهت صعوبات جمة.

\* تهميش القطاع الخاص مع استيلاء الحكومة على المنتجات الزراعية بأسعار متدنية لا تغطي حتى تكلفة الإنتاج.<sup>(3)</sup>

(1) نجوى أمين الفوال، "انهيار الدولة في الصومال"، المرجع السابق ص 9-11.

(2) احمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 233.

(3) محمد معلم احمد، منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي ، 2002، ص 222-223.

\* تركز الاستثمارات الحكومية والخدمات في مناطق معينة وهو ما خلق حالة من الصراع الاجتماعي الممتد بحيث أصبح الفساد والنهب بمثابة سلوكيات سياسية واجتماعية يشترك فيها معظم المكونات الاجتماعية على نطاقات مختلفة.<sup>(1)</sup>

### د/ الأسباب الاجتماعية:

على الرغم من أن الصومال يتمتع بوحدة عرقية ودينية ولغوية شبه كاملة فهو يعاني من انقسامات حادة، حيث هناك قبائل رئيسية تنقسم كل منها إلى عشائر والجميع أسهموا في تمزيق الصومال فبعد الاستقلال عام 1960 عمدت الطبقات الحاكمة إلى تقوية الوحدة القبلية كسلاح للتأثير على الشعب وكسب ولائه وتأييده، ضف إلى أنه لا توجد إستراتيجية قومية للاندماج الوطني فالتقاليد الصومالية المتعلقة بالنظام الأبوي الذي يقوم عليه المجتمع يتولد عنه التسلط من جانب الأب أو زعيم القبيلة أو الحاكم والرضوخ من جانب الآخرين وبالتالي الانسياق وراء الأهواء الشخصية وافتقاده التماسك الوطني.<sup>(2)</sup>

### 2/ الأسباب الخارجية: أهمها:

\* **ضعف علاقات الصومال مع جيرانه:** حيث بدأت دولة الصومال حياتها الدولية باستعداد المحيط الإقليمي لها ممثلاً في (إثيوبيا، كينيا، جيبوتي) من خلال المطالبة ببعض أقاليم الدولتين وكامل إقليم الدولة الثالثة باعتبار تلك المناطق أجزاء من الأمة الصومالية الكبرى الأمر الذي ادخل الصومال في مواجهات مع تلك الدول وصلت إلى الحرب الشاملة على نحو ما تكشف خبرة العلاقات الصومالية الإثيوبية، وهو ما أنهك البلاد واستنزف قدراتها الضئيلة.

\* **الاعتماد على المساعدات الخارجية:** فمع مجيء الدولة ومؤسساتها، فإنها قد حلت محل الأغنام والماشية في إعالة الأفراد حيث أصبح أهل البادية يعتمدون على أهل المدن، وكذا مع فتح أبواب الهجرة إلى الخارج برزت ظاهرة اعتماد أهل الداخل على تحويلات المالية

(1) أيمن السيد عبد الوهاب، "الصومال وتداعيات انهيار الدولة"، السياسة الدولية، العدد 115، أكتوبر 1992، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 171.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي، "الصومال وأفاق المصالحة الوطنية"، المرجع السابق، ص 52.

لذويهم في الخارج، أكثر من ذلك أن دولة الصومال نفسها اعتمدت بدرجة كبيرة في تمويل مشروعاتها على المساعدات الخارجية.<sup>(1)</sup>

**\*التحولات في النظام الدولي منذ أواخر الثمانيات:** لقد استثمرت الصومال عملية الاستقطاب الدولي خلال الحرب الباردة بما يمكن أن يخدم مصالحها وفقا لما يترتبه نظامها الحاكم، حيث اعتمدت منذ أوائل الستينات توجهها نحو المعسكر الشرقي ووقعت اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي عام 1961 بنى بموجبها الجيش الصومالي وبدأ إمداده بالأسلحة اعتبارا من عام 1963 وازداد اعتماد الصومال على السوفيت فوقعت معاهدة صداقة وتعاون عام 1974 وأصبح الجيش الصومالي في أعقاب ذلك أقوى جيش في منطقة القرن الإفريقي وهو الأمر الذي أغرى النظام الحاكم الصومالي بالتحرك عسكريا نحو استرداد إقليم اوجادين\* إلا أن السوفيت فضلوا دعم إثيوبيا خاصة وأنهم أعلنوا عزمهم على اعتماد الاشتراكية\*\* وكذا الأحكام وتوطيد نفوذ السوفيت حول المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهذا ما أدى إلى تحول توجه الصومال إلى الغرب<sup>(2)</sup>.

كما أن مع انهيار الاتحاد السوفياتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بدول القرن الإفريقي وقامت بترتيب أولوياتها طبقا لمصالحها الإستراتيجية، إلا انه المراقب للدور الأمريكي يلحظ اهتمامه بإثيوبيا وجيبوتي بينما اتسم الأداء الأمريكي نحو الصومال بالتراخي، ولم يكن التدخل في الصومال في النصف الأخير لعام 1992 من باب الاهتمام بها بقدر ما كان لاعتبارات تتصل بمحاولة استعراض قوتها وسيطرتها على النظام العالمي الجديد<sup>(3)</sup>.

(1) فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي دراسة في الجغرافية السياسية، عمان: دار صفاء للنشر، 2012، ص 40-41.

\* إقليم اوجادين: إقليم افريقي يتنازع عليه بين الصومال وإثيوبيا يعرف في الصومال على أنه الصومال الغربي، ضم إلى إثيوبيا عام 1989، أغلبية سكانه من الصوماليين للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء 1، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، (دت) ص 406.

\*\* الاشتراكية: هي النظام الذي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل واموال الإنتاج كلها من أرضي زراعية ومصانع وآلات وجعلها ملك خاص للدولة، فهي تلغي حرية الملكية الخاصة للمزيد ينظر آل محمد رفعة عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، [ د ط ]، [ د ب ]: المنشورات الحلي الحقوقية، 2005، ص 287.

(2) المقال: موسوعة الكترونية: الحرب الأهلية في الصومال، على الرابط [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com) بتاريخ 29 ديسمبر

(3) نجوى أمين الفوال: "انهيار الدولة في الصومال": المرجع السابق، ص 24.

### مجريات الحرب الصومالية 1991 م:

بعد أن انطفت نشوة الحماس للانقلاب العسكري وتناقصت شعبية النظام الذي قام على إثره تحول سياد برى إلى التفكير في تحقيق إنتصار تاريخي ومن هنا بدأت عملية معاودة المطالبة بضم الأقاليم الصومالية الضائعة خاصة الاوجادين.

### 1- حرب الاوجادين 1977-1978:

حيث بدأ الصوماليون في الأوجادين حرب عصابات(\*) محدودة في أوائل الستينات من القرن العشرين وحدثت مناوشات حدودية مع إثيوبيا في عام 1961 و1964 انتصرت فيها إثيوبيا بسهولة ويسر، وبعدها تجنب الصوماليون مجابهة إثيوبيا حتى عام 1974 عندما تسببت الثورة في إثيوبيا بإضعافها كثيرا أو إنهاك قواها، اقترح الرئيس سياد بري على النظام الجديد في إثيوبيا أن يسمح بحق تقرير المصير للأهالي أوجادين، رفضت إثيوبيا هذا الإقتراح، وهنا بدأت الصومال في دعم جبهة تحرير غرب الصومال، حيث استطاعت هذه الأخيرة الاستيلاء بسهولة على معظم أراضي إقليم أوجادين<sup>(1)</sup>، احتجت موسكو على هذا الغزو وأدانته فما كان من الصومال إلا أن فض معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي بعد أن كان وقعها في جويلية 1974 وردا على سياسة مقديشو المعادية أغدقت موسكو مساعداتها على إثيوبيا لتثبيت النظام الاشتراكي الجديد فيها ومقاومة الغزو الصومالي للاوجادين وهنا حاول سياد برى الاتصال بالغرب طلبا للمساعدة لكن الغرب أوقف المساعدات العسكرية عنه في سبتمبر من السنة نفسها ما اضطر مقديشو إلى وقف الحرب في جويلية 1978، فشلت حملة اوغادين فكانت لها انعكاسات سلبية داخل الصومال خصوصا في منطقة الشمال حيث كانت تدور المعارك إذ أن السلطة راحت تعامل سكان هذه المنطقة وكأنها تخضع لاستعمار أجنبي وما زاد من حدة الأزمة في السلطة عندما أعلن

(\*) حرب العصابات : استخدمت هذه الكلمة للتعبير عن حرب العصابات التي كان يشنها الجيش الانجليزي بغية طرد الجيوش النابليونية وكان من مبادئ هذه الحرب (اقتل شخص وسوف تخيف عشرة آلاف) للمزيد ينظر: إبراهيم مرزوق، موسوعة أهم الأحداث التاريخية، مصر : الدار الثقافية للنشر، 2002، ص117.

(1) محمد صادق صبور، مناطق صراع في إفريقيا ، مصر : دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006، ص 107-108.

استقلال الصومال الشرقية التي أصبحت تعرف بجيبوتي ما أعطى للهزيمة أبعاد مضاعفة على النظام الصومالي<sup>(1)</sup>.

## 2- اشتداد المعارضة على السلطة :

كانت الهزيمة في حرب الاوغادين عام 1977 هي التي فجرت المعارضة لنظام سياد بري وممارساته القمعية وكان ضباط الجيش هم أول من عارض سياد بري، فقام بإعدام عدد كبير منهم بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في افريل 1978 وفر الباقي إلى نيروبي (عاصمة كينيا) ثم إلى اثيوبيا مكونين جبهات المعارضة لنظام سياد بري وهي جبهة الخلاص الديمقراطي<sup>(\*)</sup> Somali Salvation Démocratique Frof (SSDF) وقد شارك مع هؤلاء الضباط بعض من العناصر المدنية (المجبرتين) من السياسيين السابقين وقوات رجال الإدارة والتجارة وهي حركة تمثل مصالح (المجبرتين) فقط وتعتبر أول تيار سياسي انشق عن حكومة سياد بري وهي التي أتاحت الفرصة لباقي المعارضين في القوات المسلحة، وفي افريل 1981 قام بعض من المهاجرين الاسحاقيين في لندن بتكوين الحركة الوطنية الصومالية Somali National Movement<sup>(\*\*)</sup> وأصبحت ثاني حركة معارضة لحكم سياد بري والتي تعتمد على الأصل القبلي.

وفي عام 1982 تم التحالف بين الجبهتين جبهة SNM وجبهة SSDF ومنذ 1983 بدأت الحركة الوطنية بإرسال الكومندوز إلى داخل الصومال لتنفيذ عمليات هجومية ضد المواقع الحكومية، إلا إن الحكومة أوقفت أي تشويش لهذه الحركات بعد أن عاملت الأقاليم الموالية

(1) علي صبحي، النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945-1995، ط(2)، بيروت : دار المنهل اللبناني للنشر، 2006، ص ص232-233.

(\*) جبهة الخلاص الديمقراطي: تشكلت عام 1978 من قدامى السياسيين، ورجال الدولة والتجار، بعد أن بدأ نظام الرئيس محمد سياد بري بإعتقال بعض أبناء الإقليم الشمالي، معظم أعضاء هذه الجبهة من قبيلة المجرتين، واتخذت أديس أبابا مقراً لها، ترأسها محمد أبشع وتولى قيادة قواتها الجنرال عبد الله يوسف وسيطرت الجبهة على شمال شرق الصومال للمزيد ينظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، الصومال وأفاق المصالحة الوطنية، المرجع السابق، ص 57.

(\*\*) الحركة الوطنية الصومالية، وتمثل قبيلة اوغادين، أحد فروع داروود يقودها الجنرال آدم غيبو والجنرال محمد سعيد حرس الشهير بالجنرال مرقان وزير الدفاع محمد سياد بري وأقوى رجالات حكومته ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 274.

لهم بالحديد والنار ومن ناحية أخرى فرقة في المعاملة بين قبائل الشمال بهدف إثارة الفتنة والفرقة بين صفوفهم<sup>(1)</sup>.

فعندما نزح العديد من الإثيوبيين إلى الصومال والذين كان معظمهم من قبائل الأوجاديين والأورمو قامت الحكومة بتوطينهم في الشمال الأمر الذي أثار استياء قبائل الإسحاق التي تعتبر أكبر القبائل القاطنة في الشمال باعتبار أن الحكومة إهتمت باللاجئين على حساب السكان الأصليين من خلال إعطائهم وظائف وأراضي وفرص تعليمية وتجارية، كما كانت هناك شكاوي من أن الحكومة تشجع هؤلاء اللاجئين على تكوين ميليشيات عسكرية، وقد اشتكى زعماء الاسحاق مرارا إلى مسؤولي الحكومة من أن اللاجئين يقومون بترويع أبناء الاسحاق في المنطقة الحدودية المحاذية للاوجاديين إلا أن الحكومة رفضت أن تتدخل وهذا ما يدل على أن الحكومة كانت تستخدم اللاجئين لتهديد الاسحاق وتبعدهم عن هدفهم الأصلي وتجعل جل تفكيرهم يكون حول الفتنة والتخلص من اللاجئين الذين حلوا محلهم<sup>(2)</sup>.

وفي ظل تصاعد الأحداث فان حالة عدم الاستقرار السياسي إزداد سوء خاصة في أعقاب حادث انقلاب سيارة سياد بري في 1986 حينما اضطر إلى مغادرة البلاد للعلاج في الرياض لمدة خمسة أسابيع فأعلنت حالة طوارئ دفعا لأية احتمالات لاستغلال الموقف، سبب الحادث احتدام الصراع على من سيخلفه في الحكم، فقد أثار تولي ابنه الحكم مؤقتا حفيظة العديد من أقاربه وصراعه على السلطة اخو سياد بري عبد الرحمان جاما بري وابن زوجته احمد سليما عبدول كما شارك في هذا الصراع وزير الدفاع محمد علي سامطر و في أعقاب الحادث وما يتبعه من صراع على الحكم، عقد سياد بري عزمه على تصفية من يحتمل أن يحل محله<sup>(3)</sup>، حيث قام بإحالة العديد من السياسيين ورجال الدين إلى المحاكمة وبعد ذلك أصبح الصراع السلطة محصورا داخل دائرة الرئيس الضيقة بين ما يعرف

(1) عصام محمد، استعراض للموقف الجشع في الصومال الاستعمار والآثار الاقتصادية، (دط)، السودان، 2011 ص 6-

(2) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، المرجع السابق، ص 234

(3) lewis.IM, the ogaden and the Fragility of Somali segmentary nationalism, in Africa affairs, ocober 1998, p 576.

بالدستوريين يقودهم محمد علي سامطر<sup>(\*)</sup> - الذي تولى رئاسة الوزراء- وبين الأسرة الحاكمة التي تضم مصلح سياد بري -ابن الرئيس- والتي تعمل أحيانا مستقلة عنه وهكذا بدا التحالف داخل تلك الدائرة في التفكك في مستوياته العليا، وقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى سعي سياد بري للاتفاق مع أثيوبيا، ولذلك وقعت الدولتان اتفاقية عدم اعتاد في افريل 1988 وبالتالي فقدت أقوى حركات المعارضة (SNM) التأييد الإثيوبي<sup>(1)</sup>.

عندئذ شن النظام الصومال حملة تدمير منظمة ضد مدن الشمال، حيث فر سكانها إلى الأرياف ثم ما لبث إن امتدت الاضطرابات جنوبا إلا أن حملات التصفية لم تتجح في كبح المعارضة بل ارتدت ضد النظام وبدأت المؤسسة العسكرية بالتفكك وتجمع العسكريون المنشقون في الجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وكانت حركة الصومال الموحد<sup>(\*\*)</sup> تشكلت من قبيلة الهاوي عام 1989 وسيطرت على العاصمة مقديشو، حاول سياد بري تهدئة الأوضاع عندما أقال الحكومة ودعا الأطراف الأخرى للانضمام إلى حكومة جديدة لكن احد لم يلب الدعوة عام 1990<sup>(2)</sup>.

وفي يونيو 1990 وقع أكثر من مائة من شخصيات البارزة الصومالية وثيقة عرفت باسم "إعلان مقديشو" يطالبون فيها سياد بري بالاستقالة وتعيين حكومة انتقالية لكنه رفض واخذ يعد بإصلاحات دستورية في طريق التعددية السياسية<sup>(3)</sup>.

بالرغم من أن معظم حركات المعارضة قوبلت بالبطش والقمع العسكري من قبل الحكومة كما زاد من حدة الموقف الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعيشها الصومال ورحى الحرب الأهلية هذا ما دفع الجانب المعارض للتقارب مع بعضه البعض حيث اتفقت حركات المعارضة الصومالية المؤتمر الصومالي الموحد والحركة الوطنية الصومالية والحركة القومية

<sup>(\*)</sup> محمد علي سامطر: عسكري وسياسي صومالي ومن أركان نظام سياد بري يعود بأصله إلى قبيلة تومال، تلقى دروسه في الإرسالية الكاثوليكية في مقاديشو، تابع تحصيله في مدرسة المشاة بين 1954 و1956 وخدم فيها حتى 1961، ثم دخل الجيش برتبة نقيب ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 282.

<sup>(1)</sup> نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، المرجع السابق، ص 19.

<sup>(\*\*)</sup> حركة الصومال الموحد: هو الفصيل الذي انشق رئيسه الجنرال محمد فارح عيديد وتول زعامته على محمد مهدي يضم قبيلة أجال وهو فرع من قبيلة الهاوية ينظر: مسعود الخوند، المرجع نفسه، ص 274.

<sup>(2)</sup> علي صبحي، المرجع السابق، ص 236.

<sup>(3)</sup> نجوى أمين الفوال، المرجع نفسه، ص 20.



الصومالية أن تتسق جهودها مشتركة للإطاحة بنظام برى، أعقب ذلك الاتفاق محاولات احتواء الموقف المتأزم وعقد مصالحة وطنية من جهة الرئيس برى وعوده بانفتاح سياسي وإصدار دستور إلا أن محاولاته قوبلت بالرفض من جماعات المعارضة<sup>(1)</sup>.

وفي أعقاب ذلك تصاعدت الحرب الأهلية بشدة وتحولت مقديشو إلى ساحة قتال وفي 19 يناير 1991 نجحت قوات المؤتمر الصومالي الموحد بقيادة الجنرال فارح عيديد<sup>(\*\*)</sup> في اقتحام العاصمة وأجبرت سياد بري على الفرار في دبابة إلى مسقط رأسه في منطقة جبدو على الحدود مع كينيا ثم اتجه عيديد بقواته نحو مطاردة قوات سياد بري في الجنوب<sup>(2)</sup> (ينظر ملحق رقم 8 ص 78).

### 3- إنهيار الدولة في الصومال :

بانقطاع آخر خيط من نسيج السلطة المركزية بالهجوم على مقديشو واقتحامها من جانب قوات المؤتمر عجز الصوماليون عن إنشاء سلطة مركزية بديلة وتحول المسعى الطويل ضد سياد بري ونظامه إلى صراع بين العشائر والإخوة في الدم من أجل السلطة والسيطرة<sup>(3)</sup>. فبعد أن قامت جماعة البيان بتشكيل حكومة وتعيين علي مهدي محمد<sup>(\*\*\*)</sup> رئيساً مؤقتاً للبلاد، وذلك دون التشاور مع الجماعات المعارضة الأخرى التي رفضت بشدة تعيين علي مهدي، ورفضت الاعتراف بسلطته، واتخذ عيديد الموقف الأكثر عنفاً في رفضه لهذا التعيين<sup>(4)</sup> (ينظر ملحق رقم 9 ص 79).

(1) علي صبحي ، المرجع السابق، ص 236.

(\*\*) فارح عيديد: قائد عسكري دبلوماسي مثقف ولد في بلدوين في إقليم هيران عام 1934م، وتلقى تعليمه الأساسي والثانوي في مقديشو حتى عام 1953م، وفي عام 1956م انضم إلى الكلية الأكاديمية الحربية في روما عاصمة إيطاليا، ثم أصبح مدير الشرطة في إقليم ببول عام 1957م، ثم القائد العسكري في إقليم بنادر 1958م، ثم القائد العسكري في جوبا السفلى 1959م. ينظر: أحمد ميو، في تراجم أعلام الصومال، شبكة الشاهد الإخبارية على الرابط arabic.alshahid.net تمت الزيارة يوم 2016/05/11 على 11:22.

(2) احمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، المصدر السابق، ص 235.

(3) سمير حسني، "التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها"، المرجع السابق، ص 11.

(\*\*) علي محمد مهدي: زعم صومالي، أحد الأطراف الرئيسيين في الصومالي ترأس في 1997 مجلس إنقاذ الصومالي إلى جانب تزعمه لمجموعته القبلية التي تضم 12 فصيلاً ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 280.

(4) احمد إبراهيم محمود، المصدر نفسه، ص 235.



عكس هذا الاختلاف رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين مما أدى من ناحية أخرى إلى إثارة مخاوف قبائل (الاسحاق) التي تعيش في شمال الصومال واتجهت لهذا السبب نحو الانفصال وتأسيس بما يعرف بجمهورية ارض الصومال، وفي ظل هذا الوضع تحولت البلاد منذ ذلك الوقت إلى مجموعات كبيرة من القبائل أضفى كل منها على نفسه اسما حزبيا جمع تحت لوائه أبناء قبيلته<sup>(1)</sup>.

أما الوضع في جنوب الصومال، فقد تحول القتال الدائر في مقديشو منذ 17 نوفمبر 1991 إلى صراع على السلطة بين فرعي عشيرة الهاويين وهما جبر جيدر التي ينتمي إليها عيديد، وابجال التي تؤيد علي مهدي وقد استخدم الطرفان القوة والسلاح دون تمييز، وفشل كل منهما في الوقوف عند الحد المتعارف عليه إنسانيا وأصبحت مقديشو مثلا يضرب على القسوة والوحشية<sup>(2)</sup>، حيث وصل الأمر في 17/11/1991 إلى إعلان الجنرال عيديد بالانقلاب ضد الرئيس المؤقت وتسليم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الموحد برئاسته مقاليد السلطة في البلاد فتحول الانقلاب إلى حرب واسعة الانتشار بين الطرفين استمرت أكثر من مائة يوم اشتركت فيه معظم فروع قبيلة هوية وقبيلة الدر إلى الجنرال عيديد، حصد خلالها حياة ما بين 000-25-30.000 نسمة وأصيب مئات الآلاف الأخرى بإصابات بالغة كما نزح أكثر من ثلثي سكان العاصمة إلى المناطق الريفية وقد استمر الصراع بين الجانبين حتى تم توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار في 3 مارس 1993 بواسطة ومراقبة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية<sup>(3)</sup>.

وبنهاية عام 1992 صار الصومال عمليا مجزأ إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض كليا فالشمال يخضع للحركة القومية التي أعلنت انفصاليه، والمحافظات الشرقية والوسطى تحت سيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي (SSDF) والعاصمة وما حولها تحت السيطرة المتنازعة لحركة المؤتمر (USC) أما بقية المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية فتنزوع بين الحركة الوطنية (SPM) ومقرها بيدوا، بالإضافة إلى القوات الموالية لسياد بري

(1) منى حسين عبيد، "منظمة الإيجاد ودورها في مواجهات النزاعات الإفريقية، مشكلة جنوب السودان والصومال انموذجا"،

مجلة العلوم السياسية، (د عدد)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص ص 197-198

(2) نجوى أمين الفوال: "انهيار الدولة في الصومال"، المرجع السابق، ص 21

(3) عصام محمد، استعراض للموقع الجشع في الصومال، المرجع السابق، ص 13

ومركزها بارديرا، وليس هذه التكتلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية إدارية أو مؤسسات تدير شؤونها كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية وبرامج للإصلاح السياسي، ويعبر الصراع فيما بينها عن الصراع على السلطة والامتيازات دون الاكتراث لمصالح الصومال ومستقبله<sup>(1)</sup>.  
 لقد أوضحت هذه الحرب أن كلا الزعيمين علي مهدي وفاع عيديد تحركه مطامع شخصية ورغبة في الانفراد بحكم الصومال والوصول إلى كرسي الرئاسة، حيث لا يمتلك أي منهما برنامجا سياسيا واضحا أو مشروعا للإصلاح السياسي والاقتصادي للصومال، كما أن الخلافات بينهما ليست نابعة من اختلافات فكرية بقدر ما هي صراع على السلطة وقد أدى طول هذا الصراع بين الزعيمين، وفداحة تكلفته بالنسبة للصومال ككل إلى الانتقاص من شعبية كل منهما وافتقارهما إلى مصداقية ما يطلقانه من شعارات وطنية وبطبيعة الحال هذا الحال سيؤدي إلى حدوث انشقاقات داخل فصيل كل منهما<sup>(2)</sup>.

وباستمرار تفجر الصراع بين الزعيمين لعدم اعتراف كل منهما بجدارة الآخر بمشاركته في السلطة تبلورت مجموعات أخرى محاولة تشكيل تكتلات سياسية جديدة ومثلت المحاكم الإسلامية<sup>(\*)</sup> أحد أبرز التنظيمات المعارضة لسلطة الزعيمين فارح عيديد وعلي مهدي وتحظى هذه المحاكم بتأييد ودعم التجار المناوئين لعيديد، حيث لقي هذا التنظيم الترحيب من جانب خطباء المساجد في العاصمة مقديشو، فضلا عن تزايد شعبية تلك المحاكم لما حققت من أمن واستقرار في المناطق الخاضعة لها، ظهرت هذه المحاكم في 1994 وسعت إلى نشر الأمن والاستقرار في البلاد والقضاء على أمراء الحرب ونالت بذلك تأييد شعبي، لقد أدهشت هذه المحاكم الإسلامية العالم بنجاحها من خلال إمكاناتها المتواضعة من سد الفراغ الأمني والقانوني مقابل فشل أمراء الحرب في إيجاد حل للمأزق الصومالي والحد من تصرفات الزعماء والعصابات الغير قانونية لحماية المجتمع الصومالي وبإلنتفاف الشعب

(1) سمير حسني، مرجع السابق، ص ص 11-12

(2) نجوى أمين الفوال، "الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد 121، يوليو 1995، القاهرة مؤسسة الأهرام، ص 145.

(\*) المحاكم الإسلامية: هي عبارة عن محاكم لبعض أفخاذ قبيلة (هوية) لحل مشاكلها الداخلية الأمنية، وكان نشأتها مرتبطة بالحالة الأمنية التي تمر بها مقاديشو بعد إنتشار الجريمة المنظمة وحالات النهب والقتل والسرقة، ينظر: ابي كريمة السلفي، مخالقات حزب الإتحاد الإسلامي على الرابط [www.pdf.actery.com](http://www.pdf.actery.com) تمت الزيارة يوم 2016/04/18 على الساعة: 10:00.

حولها تزايد عددها وغدت شبكة كبيرة لتشكل قوة دينية وعسكرية بتحالف فئة التجار ورجال الدين معها إذ ينتمي معظمهم إلى قبيلة واحدة مع وجود محاكم مستقلة عن اتحاد المحاكم الإسلامية ثم اندمجت في كيان واحد فانضم إليها عسكريون سابقون وعدد من أمراء الحرب<sup>(1)</sup>.

استمرت أزمة تفكك الدولة وغياب الحكومة المركزية ولإضافة مزيداً من التفكك والتجزئة تم الإعلان عن قيام حكومة إقليمية في الشمال الشرقي للصومال بعنوان "بونت لاند" عاصمتها جروا برئاسة عبد الله يوسف حيث قام هذا الأخير برفضه الاعتراف بجمهورية أرض الصومال برئاسة إبراهيم عقال باعتبار هذه الأخيرة تمثل انفصالياً سافراً عن الصومال، وعلى جانب آخر تمسكت حكومة جمهورية أرض الصومال بحقها في الانفصال عن الصومال استناداً إلى أسس تاريخية وإثنية يحملها وزير خارجية هذه الجمهورية السيد محمود صالح نور الذي أكد أن القضية الصومالية لا يمكن حلها إلا عن طريق الصوماليين وأشار إلى أن أرض الصومال واحة سلام وأمن في منطقة تسودها الخلافات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية<sup>(2)</sup>.

وأرجع ذلك إلى تجانس قبائل الجمهورية التي مثلت في المرحلة الاستعمارية للصومال الشمال الذي خضع للاستعمار البريطاني وحصل على استقلال في 26 يونيو 1960 ثم إنضم باختياره إلى الصومال الجنوبي ليشكلا معاً دولة الصومال إلا أن الثلاثين عاماً التالية بما شهدته من حروب وممارسات قمعية ضد الشمال دفعت الشماليين إلى خيار استعادة الاستقلال، وانطلاقاً من ذلك يرفض الشماليون إتباعهم انفصاليون<sup>(3)</sup>.

لقد كانت هناك العديد من الأسباب التي حالت دون رجوع الاستقرار والأمن في الصومال وساهمت في استمرار الحرب والقتال بين الأخوة الأعداء الذين فشلوا في تحقيق ما كانوا يصبون إليه تشكيل حكومة ووحدة وطنية تمثلت هذه الأسباب في التالي:

1- وجود مجموعة من التجار ومجموعة من قادة الفصائل المتحاربة نفعيين يتاجرون بدماء الشعب يرون أنه لا مصلحة لهم في عودة الدولة ويرون مصلحة لهم في إبقاء الأمر على ما

(1) بان غانم الضائع، "الاحتلال الأثيوبي - الأمريكي للصومال"، أوراق سياسية، العدد 2، [د ب]، [د س]، ص 1-2.

(2) فارس مظلوم مكي عريم العاني، المرجع السابق، ص 43-44.

(3) المرجع نفسه، ص 44.

هو عليه، إذ يمتلك بعضهم مطارات وموانئ خاصة ترجع عليهم بالريح الكبير دون أن تفرض عليهم أي رسوم جمركية، والبعض الآخر يتاجر بما يشاء وكيف يشاء، ولو حتى في أمور غير شرعية وبطرق غير مشروعة فهؤلاء استغلوا غياب الرقابة الحكومة وكانوا يعملون في تجارتهم الغير المشروعة على حساب الشعب فامتلاكهم للقوة العسكرية وغياب الحكومة جعل ذلك الأمر سهل لتنفيذ رغباتهم<sup>(1)</sup>

2- كانت كل فصيلة من تلك الفصائل التي شاركت في إسقاط الحكومة تنتمي إلى قبيلة معينة وهذا ما أدى إلى عدم حصول كل فصيل معين على تأييد باقي الشعب الصومالي، كما أن الخلافات كانت تعصف حتى داخل الفصيل الواحد بالإضافة إلى الكراهية والحساسيات القبلية الموجودة بين تلك الفصائل.

3- انهيار الجيش الوطني، حيث نجد سياد بري قد زج بالجيش في حروب القبلية وقتل المدنيين الذين ما أنشؤوا إلا للدفاع عنهم وعندما انهارت الحكومة كانت هناك حاميات عسكرية للجيش ما تزال ترابط في مناطق مختلفة من الصومال، وعندما شكلت حكومة علي مهدي التي كان يمثلها عمر عرته رئيس وزرائها ألقى خطاب موجه للجيش عبر الإذاعة التابعة للحكومة يناشد فيها الجيش لتسليم أسلحته إلى الفصائل التي تسيطر عشائرها المناطق التي يربط فيها الجيش فبدلاً من أن تستفيد هذه الحكومة من الجيش في استعادة النظام والقانون أمرت بتسريحه مما أدى إلى أن توزع أفراد الجيش بين القبائل حسب الانتماءات العشائرية وضاعف ذلك انتشار السلاح وسيادة الفوضى ونشوب الصراعات العشائرية.<sup>(2)</sup>

(1) محمد معلم احمد، منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية، المرجع السابق، ص228

(2) عصام محمد، المرجع السابق، ص14.

### نتائج الحرب الأهلية في الصومال:

#### على الصعيد السياسي:

لقد كان من أعظم نتائج الحرب على المستوى السياسي ذهاب الدولة المركزية ذات السيادة وغيابها عن الحضور إقليمياً وعالمياً، ومن ثم لم يعد للسفارات الخارجية للصومال وجود أو دور يذكر في ترتيب أوضاع المغتربين في أنحاء العالم بل أصبح الصوماليون كشعب في العراء دون أي غطاء يستندون إليه، أو يلجؤون له مما أدى إلى انتهاك حقوقهم واهدار كرماتهم، لقد غاب الصومال عن جميع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة، الجامعة العربية، وهذا يعني غياب قضاياهم وهمومهم وممثليهم الشرعيين في هذه المؤسسات<sup>(1)</sup>

#### على الصعيد الاقتصادي:

عمت البطالة والجوع والفقر بسبب عدم وجود مرافق عسكرية وبنية تحتية اقتصادية، وبسبب إغلاق مطار وميناء العاصمة الحيويين للاقتصاد الوطني. -ضعفت قيمة الشلن الصومالي لأسباب منها إغراق السوق بالعملة المزيفة المطبوعة في الخارج.

صعوبة تنقل البضائع بين المدن والمناطق بسبب فقدان الأمن وكثرة الحوجز غير الشرعية الطالبة لدفع الرشاوي والضرائب التي تدفع للعصابات التي تنصب هذه الحواجز التي تستنزف ممتلكات صغار التجار والإرباح التي يحصلون عليها<sup>(2)</sup> -توقف الإنتاج والصادرات الخارجية عموماً وتراجع الإنتاج الزراعي.

#### على الصعيد الاجتماعي:

غيرت الحروب والنزاعات الدامية في الساحة الصومالية وجه المجتمع الصومالي الموحد الذي كان يتقاسم الأفراح والأحزان فتحول إلى كيانات عشائرية تتشاجر فيما بينها دون مراعاة الروابط الدينية والنسب والجيران ولم يكن الصراع والنزاع على المستوى القبلي والعشائري فحسب وإنما انتقل إلى البطون والأفخاذ حيث وصل إلى أبناء العمومة، وتشتت

(1) أنور قاسم الخضري، "أوضاع الصومال في القرن الإفريقي"، المرجع سابق، ص 81-82 .

(2) محمد معلم احمد، المرجع سابق، ص 237.

الأسرة الصومالية وانقطعت أوصالها بحيث لم تعد أسرة متماسكة واحدة تعيش في مكان واحد وانهارت العلاقات الاجتماعية بين المجتمع حيث زالت الألفة والترابط القوي الذي كان يسود فيما بينهم وحل محله القطيعة والتنافر وعدم الثقة كما تحولت العلاقات الأخوية والتعامل المتبادل بين المجتمع إلى عدوات سافرة وحساسيات دائمة، وأبرز النزاع الصومالي أخلاقيات غريبة في المجتمع كإتخاذ السلاح وسيلة للإرتزاق وقتل الاطفال والنساء والشيوخ والعلماء والشعراء والأطباء ومن ساعد على الانتشار مثل هذه الأخلاقيات وهو نزوح الشباب من الريف إلى المدن وإنخراطهم في صفوف الجهات المسلحة<sup>(1)</sup>.

أما الأطفال فمصيبرهم إما أن يقعوا فريسة في شباك الميليشيات المسلحة التي تستخدمهم للأعمال الإرهابية والقمعية أو يقومون بأعمال النظافة في المقاهي أو حمل الأتقال<sup>(2)</sup> بالإضافة إلى انتشار الجهل والأمية نتيجة لعدم وجود مدارس ومؤسسات تعليمية أو لقلتها وعدم وجود المعلمين الأكفاء في المناطق التي توجد بها مدارس وتضم هذه المدارس أقل من خمسين ألف طالب وطالبة من بين إثنين مليون طفل وصلوا سن التعليم في الصومال، وهذه الأعداد الهائلة التي لا تجد فرصة في التعليم يذهب معظمهم إلى صفوف الميليشيات التي تمارس القتل والنهب في حق المواطنين الأبرياء ما يؤدي إلى إستمرار الصراع المسلح بين مختلف الفصائل المتنازعة وأعمال النهب<sup>(3)</sup>.

أما الفقر والمجاعة فشهدت البلاد فقرا مدقعا نتيجة الحروب الطاحنة والكوارث الطبيعية مثل الجفاف ففي عام 1991 وقعت أسوء موجة جفاف في القرن العشرين في الصومال ويقدر عدد من قضاوا نحبهم سببها بأكثر من 300 ألف نسمة، وقد خيم الجوع أن ذلك على أجزاء واسعة من البلاد وهي الموجة التي جاء على أثرها قوات الأمريكية وأممية في ديسمبر من العام نفسه بموجب قرار دولي من اجل حماية الإغاثة وتأمين وصولها للمتضررين، وقد توالى بعد ذلك في الصومال سنوات أخرى من الجفاف إتخذت طابع

(1) عصام محمد، المرجع نفسه، ص ص15-16.

(2) منظمة العفو الدولية، أطفال الصومال في مرمى النيران، رقم الوثيقة /AFR52/002، افريل 2011

(3) عصام محمد، المرجع نفسه، ص 16.

الاستمرار فبعد أن كانت تلك المواجهات متباعدة (كل عشر سنوات تقريبا) صارت في الأعوام الأخيرة شبه متواصلة<sup>(1)</sup>.

وفي نهاية 1991 قدر عدد ضحايا الحرب نحو 20.000، ونحو 60.000 لاجئ إلى الخارج وبضع مئات من الألوف نزحوا من مناطقهم إلى أماكن أخرى في الداخل بحثا عن الأمان، ومن نوفمبر 1991 إلى غاية فيفري 1992 اندلعت المعارك الشرسة بين علي مهدي وعديد في مقديشو حيث نسف وسط المدينة والبنية التحتية والمرافق ونتج عن القصف العشوائي المركز والمستمر ليلا ونهارا لمدة ثلاث أشهر حصد نحو 1000 ضحية أسبوعيا في مقديشو، وأصبح مليون طفل وأربع ملايين ونصف من الكبار مهددين بالموت من الجفاف والمجاعة، كما أنه في منتصف 1992 بلغ عدد اللاجئين المسجلين في كينيا وحدها 300 ألف وفي أثيوبيا 357 ألف، وفي جيبوتي 20 ألف، ونصف مليون تقريبا هربوا إلى البلدان التي لا تتخام الصومال وذلك ما بين أمريكا هولندا، وإنجلترا والسويد والدانمارك وغيرهم من العالم الأوربي والآسيوي، وغالبية هؤلاء المهاجرين ليس لديهم نية العودة إلى الوطن بل يحاولون في كل مرة أن يخرجوا ذويهم وأقاربهم من الوطن ليعيشوا معهم في المهجر وبطبيعة الحال هذا الانخفاض الحاد في عدد السكان يؤدي إلى أن تصبح الصومال منطقة خالية من السكان أو يتضاءل سكانها بحيث لا يستطيع الباقون فيها الدفاع عنها<sup>(2)</sup>

### على الصعيد الأمني والديني:

إنعدم الأمن وانتشرت العصابات الإرهابية المسلحة خاصة العاصمة وما حولها التي تقتل وتتهب وتغصب كلما تجده وخاف الناس على أنفسهم وأموالهم وأصبح الدم الصومالي رخيصا حتى أن الشخص يقتل لأنه يحمل كيسا ويتم أخذ ما في الكيس من مال، ربما كان فارغا أو فيه مجموعة من الخضروات أو يقتل لأنه من القبيلة الفلانية كما أصبحت الساحة الصومالية مكان للمنظمات التنصيرية المتسترة تحت ستار إغاثة المحتاجين كما فتحت المحرمات الشرعية على مصرعيها كالمحذرات والأفلام المفسدة للأخلاق<sup>(3)</sup>

(1) بسام المسلماني، "المجاعة في الصومال وصراع الداخل والخارج"، قراءات أفريقية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص 15-16.

(2) عصام محمد، المرجع نفسه، ص 17.

(3) محمد معلم احمد، المرجع السابق، ص 229.

خاتمة الفصل الثاني:

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى:

- كانت هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى إندلاع الحرب بعضها يعود لمعطيات داخلية وبعضها يرجع إلى تفاعلات إقليمية ودولية.

- بعد وصول سياد بري للحكم ونظرا لممارسته القمعية ضد الشعب وإحتكاره لكل المناصب في البلاد فإن الشعب إستاء من هذه المعاملات التعسفية وطالب بحقوقه إلا أن الحاكم المستبد واجههم بالحديد والنار وهذا ما أدى إلى تكوين معارضة ضد هذا النظام التي إتحدت مع بعضها البعض في سبيل التخلص من سياد بري هذا الأخير الذي فر إلى مسقط رأسه خوفا، إلى أن ذلك لم يهدد من الأوضاع لتبدأ الحرب بين زعماء المعارضة التي قامت بالإطاحة بنظام بري حول السلطة ومن يحكم وهذا ما أدى إلى تفكيك الصومال ودخوله في حرب استمرت لسنوات طويلة، فكل منهم كان يجري وراء مطامعه الشخصية ورغبته في الانفراد بحكم الصومال والوصول إلى كرسي الرئاسة ونسو هدفهم الرئيسي والاسمي وهو توحيد الصومال.

- لقد كان لهذه الحرب العديد من النتائج فلم يعد هناك دولة إذ أصبحت غائبة عن الحضور عالميا وإقليميا وهذا ما أدى إلى انتهاك حقوق الشعب وهدر كرامته كما تدهورت الأحوال الإقتصادية أما الإجماعية فتحول المجتمع الصومالي إلى كيانات وعشائر تتناحر فيما بينها دون مراعاة للروابط والنسب كما وصل عدد الضحايا إلى آلاف الموتى بالإضافة إلى اللاجئين في الدول المجاورة وصل عددهم إلى الآلاف أيضا انعدام الأمن وانتشار العصابات وكثرة الأسلحة والإرهاب.



## الفصل الثالث:

المواقف المختلفة من الحرب الأهلية

## تمهيد

### أولاً: المواقف الاقليمية

1- موقف دول الجوار (إثيوبيا، أريتيريا، جيبوتي، كينيا )

2 -موقف منظمة الوحدة الإفريقية

3-موقف منظمة الإيجاد

4-موقف جامعة الدول العربية

### ثانياً :المواقف الدولية

1-موقف الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إيطاليا

،فرنسا )

2-موقف منظمة الأمم المتحدة

خلاصة

### أولاً: المواقف الإقليمية

عانت العديد من الدول الإفريقية منذ استقلالها من ظاهرة الحروب الأهلية، فتعددت هذه الحروب في الفترة الأخيرة حيث أصبحت ظاهرة مميزة أثرت على القارة منها الصومال التي تعد من بين الدول التي تأثرت بها والتي مست وحدتها وتماسكها وأجهضت المجهودات المبذولة في تتميتها، وبذلت مساعي عديدة لوضع حد لهذه المعضلة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وعليه أتناول بالبحث لمختلف المواقف التي واجهت المشكلة في الصومال.

#### 1- موقف دول الجوار للصومال

تعددت مواقف دول الجوار فيما يخص أزمة الصومال سنة 1991م:

##### • موقف إثيوبيا:

منذ أن انسحب الصومال من إقليم الأوجادين بعد هزيمته أمام إثيوبيا التي واصلت حربها داخل الصومال واستغلت ضعفها بتجديد بعض العناصر، التي يقال عنها بأنها من جماعات قطاع الطرق الذين قامت بتجميعهم على شكل وحدات ثم تقوم بتسليحهم لإثارة البلبله والاستقرار داخل بلاد الصومال، حتى يتسنى لها فرض سياسة الأمر الواقع من خلال تفكيك مؤسسات الدولة الصومالية والتي تكون لها لقمة صائغة للاستيلاء على خبرات البلاد من ممتلكات عامة والسهر على القضاء على البنية التحتية للدولة الصومالية<sup>(1)</sup>.

وأمام الفراغ الدستوري الذي أحدثته الحرب الأهلية أصبحت القوات الإثيوبية تجوب البلاد طولاً وعرضاً لا رقيب ولا حسيب على سبيل المثال فإنها مدت يدها على مرفأ ميناء بربرة الواقعة على البحر الأحمر الذي استغلته بدون مقابل، في وقت كانت لها مساعي لوضع حد لذلك التمزيق الذي عرفته الصومال جراء الحرب الأهلية ومنها قامت بعقد مؤتمرات عديدة لفض المعضلة الصومالية، وسعت في إطار الوحدة الإفريقية أن تجد حلولاً لمسألة الصراعات القبلية والخلافات السياسية داخل الصومال، وذلك بإشراك شركائها في الداخل وبالتعاون مع كينيا والدول الغربية من تجميد الصراع الداخلي وفي نفس الاتجاه

(1) محمد شريف محمود، "التوسع الإثيوبي وراء مأساة الصومال"، *جريدة القدس العربي*، عدد 5767، ديسمبر 2007، ص18.

وبالتعاون معهم جميعاً وبتغطية مالية من دول الاتحاد الأوروبي عقدت مؤتمر للمصالحة بين الإخوة الأعداء بتاريخ 2004 بعد أن تمكنت من إختيار الفصائل التي لها تمثيل شعبي في الداخل حتى يكون لنشاطها صدىً شعبياً حتى يتسنى لها من إشراك الجميع في وضع دستور توافقي بينها مع كل الوثائق اللازمة لحل النزاع<sup>(1)</sup>.

لقد واصلت حكومة إثيوبيا إستغلال شعار مكافحة الإرهاب لتسويغ ممارساتها تجاه الصومال والتي وصلت إلى حد التدخل العسكري، حيث كانت تدعي مطاردتها لعناصر إرهابية والدفاع عن مصالحها الحيوية<sup>(2)</sup>.

وهذا ما أدى إلى تردي العلاقات بين الحكومة الانتقالية الصومالية والنظام الإثيوبي، حيث أن الحكومة الصومالية قدمت شكاوي إلى المنظمات الدولية والإقليمية ضد التدخلات الإثيوبية في شؤونها الداخلية ودعمها قوى المعارضة المناوئة للحكومة الصومالية، وعرقلتها مساعي المصالحة في البلاد والسعي لتدمير الصومال وعلى الرغم من نفي الحكومة الإثيوبية الاتهامات الصومالية إلا أن الشواهد تشير إلى تدخل إثيوبي فاعل ومؤثر في الساحة الصومالية إتخذ عدة أشكال:

- التوغل العسكري والأمني لنظام إثيوبيا وهيمنتها على جميع أجزاء الصومال معتبر أن من حق إثيوبيا الحفاظ على أمنها والدفاع عن نفسها.
- مواصلة دعم زعماء الفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الانتقالية وكذا الأقاليم الانفصالية في كل من الشمال الشرقي والغربي للبلاد<sup>(3)</sup>.

#### • موقف أريتريا:

بالنسبة لأريتريا مع أنه ليس لها حدود مباشرة مع الصومال إلا أن لها دور واضح مباشر وغير مباشر في الصومال، حيث بدأ الدور الأريتري النشط في الصومال بعد دخول القوات الإثيوبية للصومال، حيث أن أريتريا وإثيوبيا بينهما عداوة ممتدة من الحرب بينهما فإن الصومال مثلت دولة ثالثة للحرب ما بين الطرفين فيما بعد ولتصفيه الحساب بين البلدين

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص18.

<sup>(2)</sup> Hassan Yousouf Mohammed, the rol of escternal actors in the somali conflict, malmo unversity department of globale political studies, faculty of culture and society, spring semester 2014, P35-36.

<sup>(3)</sup> Hassan Yousouf Mohammed, Op-cit, P36.

لذلك دعمت الحكومة الأريتيرية ما تبقى من المحاكم الإسلامية، وقدمت السلاح والمال للجماعات الجهادية التي حاربت التدخل الإثيوبي في الصومال<sup>(1)</sup>.

وشهد عام 2002 قيام علاقات دبلوماسية بين أريتريا والحكومة الانتقالية الصومالية حيث قدم السفير الأريتيري أوراق إيمتاده إلى رئيس وزراء الصومال في شهر فيفري 2002 مع كونه يتخذ نيروبي مقرا له، كما قام الجنرال إسماعيل قاسم قائد القوات المسلحة الصومالية بزيارة لأريتريا في شهر مارس أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين الأريتيريين<sup>(2)</sup>.

#### • موقف جيبوتي:

إتخذت العلاقات الجيبوتية الصومالية منحى عكسيا للعلاقات الإثيوبية الصومالية، حيث وقفت جيبوتي بقوة إلى جانب الحكومة الصومالية الانتقالية في مواجهة محاولات إثيوبيا إعتبارها مجرد فصل من الفصائل المتناحرة في الصومال، حيث بذل الرئيس الجيبوتي حسن جوليد<sup>(\*)</sup> جهدًا طيبًا لإتمام المصالحة وأسفرت جهوده عن إنتخاب برلمان صومالي مؤقت في عرتا بجيبوتي وإختار البرلمان الصومالي السيد عبد القاسم صلاّد حسين<sup>(\*\*)</sup> رئيسًا للجمهورية، وشكلت الحكومة الصومالية<sup>(3)</sup>.

وقد شهد عام 2002 العديد من المباحثات الثنائية الجيبوتية الصومالية على مختلف المستويات وجرت لقاءات بين عبدي قاسم صلاّد رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية

(1) سعيدة محمد عمر، "إشكالية بناء الدولة في الصومال واثر المتغيرات الإقليمية والدولية"، بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الاجتماعية، تركيا: جامعة اسطنبول ، ماي 2013، ص8.

(2) أميرة عبد الحليم، "الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2009، ص212.

(\*) حسن جوليد: سياسي ورجل دولة جيبوتي، ولد في العاصمة جيبوتي من عائلة صومالية تنتمي إلى قبائل عيس بدأ حياته السياسية منذ 1950 بالدعوة إلى إبقاء بلاده تحت السيطرة الفرنسية انتخب عام 1977 رئيسًا لجيبوتي للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، مرجع سابق، ص- ص107-108.

(\*\*) عبد القادر صلاّد حسين: سياسي مخضرم متعلم ذو خبرة واسعة ولد في طوسمريب عاصمة اقليم غلغودو بوسط الصومال عام 1941، تلقى تعليمه في مقاديشو حتى الثانوية، وفي عام 1967 تخرج من كلية الأحياء بجامعة لومو نوسوف في موسكو وبعد عودته عين وزير للإعلام ثم وزيراً في حكومة سياد بري للمزيد ينظر: أحمد ميو في تراجم أعلام الصومال على الرابط: <https://arabic.alshahad.net> تمت الزيارة يوم 2016/05/09 على الساعة 08:10.

(3) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، الرياض: دار الزهراء للنشر، 2002، ص- ص413-414.

وإسماعيل عمر جيلي رئيس جمهورية جيبوتي، لتنسيق المواقف فيما يتعلق بمجريات الأحداث الداخلية والإقليمية، خاصة على صعيد مؤتمر المصالحة، حيث كانت جيبوتي أول دولة يقوم بزيارتها الحاكم الجديد لجمهورية أرض الصومال طاهر ريالي الذي تولى الحكم بعد وفاة محمد إبراهيم عقال في ماي 2002<sup>(1)</sup>.

• موقف كينيا:

طرح كينيا خلال عام 2002 إستضافة مؤتمر مصالحة يضم مختلف الفصائل الصومالية المتناحرة والأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بالمشكلة ويمثل ذلك الطرح إستكمالاً و إمتداداً لجهود كينيا السابقة على هذا الصعيد، والتي كان آخرها إستضافتها مؤتمر المصالحة بين الحكومة الانتقالية والفصائل المعارضة في نوفمبر 2001 والذي أعقبه مؤتمر موسعا في ديسمبر من العام نفسه أسفر عن توقيع إتفاقيات منفصلة عن الحكومة وثلاثة من الفصائل المعارضة<sup>(2)</sup>.

عاودت كينيا من جديد عرض إستضافة ذلك المؤتمر الذي سعت السودان من جانبها إلى عقده على أرضها، وشاركت كينيا أيضا في اللجنة الفنية الثلاثية المسؤولة عن الإعداد لمؤتمر المصالحة الذي تقرر وتم عقده في نيروبي في أكتوبر 2002، وفي هذا الإطار قامت حكومة كينيا بالسعي إلى إزالة الخلافات التي نشبت بين جيبوتي وإثيوبيا بشأن طبيعة تمثيل الفصائل الصومالية، والأطراف المشاركة في المؤتمر وتعتبر قضية اللاجئين الصوماليين في كينيا إحدى القضايا الحرجة في العلاقات بين الدولتين في ظل ما تسفر عنه المواجهات المسلحة بين الميليشيات الصومالية من تدفق اللاجئين على الحدود الكينية وما يصاحب ذلك من ضغوط على الحكومة الكينية إضطرتها في عام 2002 إلى استخدام القوة لإعادة آلاف اللاجئين الصوماليين إلى بلداتهم تخلصا من أعبائهم<sup>(3)</sup>.

(1) أنور قاسم الخضري، أوضاع الصومال في القرن الإفريقي، المرجع السابق، ص92.

(2) أميرة عبد الحليم، المرجع السابق، ص214.

(3) أنور قاسم الخضري، المرجع نفسه ، ص93.

## 2- موقف منظمة الوحدة الإفريقية

عمدت منظمة الوحدة الإفريقية<sup>(\*)</sup> للتدخل بهدف إيجاد حل لازمة الصومالية إدراكا منها لخطورتها وردود فعلها على محمل القضية الإفريقية، وبالأخص على دول القرن الإفريقي حيث كان لها عدة محاولات لحل الأزمة من خلال عقدها العديد من المؤتمرات، وخلال الدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس رؤساء الدول الإفريقية المنعقدة في داكار 29 جوان إلى أول جويلية 1992، حيث كانت مداولات بين الوفود حول الموضوعات المثارة على الساحة الإفريقية، ومن قرارات المؤتمر أن أعرب المجلس عن أسفه تجاه المعاناة البشرية الدائرة في الصومال من جراء القتال الدائري بين أطراف الصراع المختلفة، وناشدهم بوقف العمليات العسكرية والبدء في مفاوضات تتيح إيجاد حل لازمة المشتعلة في الصومال، كما فوض أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة الوضع وتقديم تقرير بذلك للدورة القادمة لمجلس الوزراء<sup>(1)</sup>.

ويانعقد الدورة العادية الواحدة والثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية في أديس أبابا في 23-27 جانفي 1995، أقر المجلس الوزاري إلى عقد اجتماع طارئ للجهاز المركزي لجهاز آلية فض النزاعات الإفريقية يوم 6 مارس 1995، لمناقشة القضية الصومالية لاسيما في ضوء اقتراب إتمام انسجام القوات الدولية لحفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة في نهاية مارس ما يثير مخاوف الموقف في الصومال<sup>(2)</sup>.

<sup>(\*)</sup> منظمة الوحدة الإفريقية: هي عبارة عن هيئة دولية تضم 52 بلد إفريقيا تعمل على تعزيز الوحدة بين الشعوب الإفريقية وتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية كما تساعد المنظمة الدول الأعضاء التي تتبلى بالكوارث، تأسست عام 1963 في اديس ابابا عاصمة إثيوبيا للمزيد ينظر قسم البحوث والدراسات، منظمة الوحدة الإفريقية على الرابط: [www.aljazeera.nrt](http://www.aljazeera.nrt) تمت الزيارة يوم 2016/05/11 على الساعة 15:15.

<sup>(1)</sup> نيفين القباج، "مؤتمر القمة الإفريقي الثامن والعشرين"، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 253.

<sup>(2)</sup> جوزيف رامز أمين، "مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية: الدورة 61"، السياسة الدولية، العدد 120، أبريل 1995، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 260.

ويعتبر مؤتمر سودري من أهم المؤتمرات التي عقدت لإيجاد حل للمشكلة الصومالية حيث حضره ممثلون لـ 26 فصيلاً صوماليا عدا فصيل المؤتمر الصومالي الذي يتزعمه حسين عبيد وقد تقدر في هذا المؤتمر:

- تشكيل مجلس لإنقاذ الوطني من 41 عضواً.
- تشكيل لجنة تنفيذية من 11 عضواً.
- تشكيل هيئة خماسية للإعداد لانعقاد مؤتمر للسلام في بوصاصير تمهيدا لإعلان قيام حكومة صومالية<sup>(1)</sup>.

حظيت عملية سودري للسلام بدعم كبير من منظمة الوحدة الإفريقية حيث رحب مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثالثة والثلاثين المنعقدة في هراري باتفاقية سودري وكرر تأييده لها وأعرب عن مساندته للعملية، وقد واصلت مجموعة سودري متابعة برنامجها الرامي إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بوصاصو والذي كان مقرر في أول نوفمبر 1997، وكذلك مؤتمر ختامي يؤدي إلى تشكيل سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية<sup>(2)</sup>.

وباعتبار أن مصر منذ ديسمبر 1992 رئيسة المنظمة الإفريقية كانت لها مبادرة في حل الأزمة، حيث دعا وزير الخارجية المصري هيئة الرئاسة الخماسية لمجلس الإنقاذ الوطني الذي تشكل بناء على إتفاقية سودري من 26 فصيلاً عدا الفصائل المنظمة تحت لواء حسين عبيد إلى إجراء مباحثات في القاهرة للتشاور، وتمت هذه المشاورات في القاهرة للتشاور، وتمت هذه المشاورات في مارس 1997 وفي نهاية ماي نجحت المبادرة المصرية في عقد اتفاق بين حسين عبيد وعلى مهدي محمد للتسوية السياسية اللازمة عرفت باتفاقية القاهرة وأهم ما تضمنته الاتفاقية توحيد العاصمة مقديشو وإزالة الخط الأخضر الذي يقسمها

(1) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 413.

(2) ربيع عبد العاطى عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، (د.ط)، القاهرة: دار القومية، 2002، ص-ص 212-213.



وفتح الميناء والمطار وكانت اتفاقية القاهرة الأساس الذي جمع كافة الفصائل الصومالية بالقاهرة<sup>(1)</sup>.

ومن 12 نوفمبر إلى 22 ديسمبر 1997 اجتمع زعماء مجلس الإنقاذ الوطني والتحالف الوطني الصومالي في القاهرة، حيث استغرقت المفاوضات 30 يوما حتى تم توقيع الإعلان في ديسمبر 1997 بين الفصائل الصومالية، أي بين مجموعة علي مهدي محمد ومجموعة حسين عبيد فنصت على عقد مؤتمر للمصالحة في بيدوا عاصمة إقليم باي في 15 فيفري 1998 يتألف من 465 عضواً يمثلون كافة شرائح المجتمع الصومالي وتكون مهمة المؤتمر إنتخاب مجلس رئاسي من 13 عضواً يمثلون كافة العشائر الصومالية<sup>(2)</sup>.

وخلال فترة إنتقالية لمدة ثلاث سنوات يتم إنتخاب جمعية تأسيسية، وفي نهايتها يجري إستفتاء على دستور دائم وتجرى إنتخابات الحكومة الفدرالية مع قيام حكم ذاتي إقليمي<sup>(3)</sup>.

وفي أعقاب توقيع إتفاقية القاهرة بين الفصائل الصومالية المتنازعة أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية بيانا صحفيا رحبت فيه بالاتفاقية وأعربت فيه عن أملها في أن يجتمع شمل الزعماء والسياسيين الصوماليين في مواصلة عملية السلام، كما اصدر رئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك فخامة الرئيس روبرت موجاني بيانا صحفيا يؤكد فيه اتفاقية القاهرة ولاسيما أن كافة تلك الجهود كانت بمباركة وتفويض منظمة الوحدة الإفريقية<sup>(4)</sup>.

(1) نجوى أمين الفوال، " الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية في الصومال"، السياسة الدولية، العدد132، أبريل 1998، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص179.

(2) نجوى أمين الفوال، " ندوى المستقبل العربي الصومال إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد262، ديسمبر2000، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص146.

(3) المرجع نفسه، ص146.

(4) ربيع عبد العاطى عبيد، المرجع السابق، ص214.

### 3- موقف منظمة الإيجاد:

لقد كان لمنظمة الإيجاد<sup>(\*)</sup> العديد من المبادرات الإقليمية لحل الأزمة الصومالية منها مبادرة جيبوتي عام 1991 التي تمخض عنها، تعيين علي مهدي رئيساً مؤقتاً للصومال<sup>(1)</sup>، ومن ثم المبادرة الإثيوبية عام 1993 والتي تم من خلالها عقد مؤتمر في أديس أبابا كان من أهم توصياته تكوين المجالس الشعبية وإيقاف الحرب الأهلية، ثم المبادرة المصرية عام 1994 من أجل إجراء المصالحة مع فصائل المعارضة إلا أنها أخفقت ثم جاءت مبادرة منظمة الإيجاد عام 2000 وتميزت هذه المبادرة بأنها لم تركز على مشاركة الفصائل المتحاربة وإنما على شرائح المجتمع المدني من مثقفين ورجال الدين، حيث تم الاجتماع في مدينة عرتا بجيبوتي وتم الاتفاق فيه على تشكيل برلمان إنتقالي صومالي يتم عن طريق تشكيل حكومة إنتقالية للبلاد، وبالفعل فقد تم تشكيل البرلمان الانتقالي الذي تعين الأعضاء فيه إستناداً إلى التركيبة القبلية وتم إنتخاب عبد القاسم صلاّد حسين رئيساً للحكومة الإنتقالية<sup>(2)</sup>.

وفي عام 2001 عقدت الاتحاد قمة أخرى في العاصمة الإيطالية روما ناقشت فيها المسألة وأكدت خلال هذه القمة على ضرورة مواصلة المساعي الرامية لإحلال المصالحة الوطنية في الصومال،

كما طرحت مبادرة أخرى عام 2002 من أجل التوصل إلى حل لمشكلة الصومال، حيث ضمت تلك القمة جميع الفصائل الصومالية وتم عقدها في قاعة الصداقة بالخرطوم

(\*) منظمة الإيجاد: هيئة حكومية للتنمية أنشأت عام 1986 إثر الجفاف الذي ضرب الغرب الإفريقي ومنطقة الوسط والصحراء وكان الهدف الرئيسي لدول المنطقة إزالة الآثار التي نتجت عن قلة الأمطار والمجاعات في عام 1996 انعقد إجتماع في نيروبي وقع بموجبه الأعضاء على ميثاق المنظمة وعدل بموجبه إسم المنظمة ليصبح الهيئة الحكومية للتنمية ومنح الميثاق الجديد المنظمة مسؤولية دعم التكامل الاقتصادي على مستوى دول الأعضاء للمزيد ينظر: هيثم عبد الرحمان على ومرتضي رضوان بهاقيل، "الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا (1990-2012)"، مجلة التقرير، العدد 2، نوفمبر 2013، مركز العلاقات الدولية، ص 10.

(1) نجوى أمين الفوال، "الصومال ما بعد التدخل الدولي"، السياسة الدولية، العدد 121، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1995، ص 145.

(2) منى حسين عبيد، "منظمة الاتحاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية"، المرجع السابق، ص- ص 198-199.

وتناولت العديد من القضايا الإقليمية، أبرزها قضية الصومال إذ قدمت عدة توصيات بشأن المسألة الصومالية منها تأكيد القمة في الالتزام بوحدة وسلامة أراضي الصومالية<sup>(1)</sup>. كما أوصت بتشكيل لجنة وزارية من وزراء خارجية الأيجاد وذلك من أجل عقد مؤتمر تصالح وطني في الصومال لاستعادة السلام في مدينة نيروبي بكينيا، ولكن ما لبث أن ظهر الخلاف جليا بين وزراء خارجية الأيجاد على معالجة الأزمة الصومالية، مما أدى إلى عقد إجتماعات ثنائية على هامش القمة في محاولة لتقريب المواقف من مشاريع إثيوبية وسودانية وجيبوتية، وتركز الخلاف في معارضة إثيوبيا للحكومة الصومالية المؤقتة التي قامت على أساس مؤتمر (عرتا) في جيبوتي ورفض الصومال وجيبوتي مشروعاً سودانيا تدعمه كينيا لإقامة آلية إقليمية لحل النزاع، كما انفردت إثيوبيا بمعارضة تمثيل الرئيس عبد قاسم صلاّد حسين وحكومته الصومالية، فيما تعترف بقية الدول بها، وبالرغم من تلك الخلافات فقد دعت قمة الأيجاد المجتمع الدولي للمشاركة والعمل مع الأيجاد لتحقيق السلام في الصومال<sup>(2)</sup>.

واصلت منظمة الأيجاد عملها حيث قامت بالعديد من المبادرات لإيجاد حل للأزمة وفي 13 أبريل 2007 عقد مجلس وزراء الأيجاد اجتماعاً في مدينة نيروبي ناقش خلاله التطورات الأخيرة على الصعيد السياسي والأمني في الصومال، وكذلك الجهود الدبلوماسية التي قدمها الأيجاد والمجتمع الدولي، وأكد البيان الختامي للمجلس على عدة نقاط:

1. عبر المجلس عن قلقه الشديد إزاء الحالة الأمنية المتردية في الصومال وتصعيد القتال في مقديشو بسبب استمرار وجود مليشيات مسلحة متطرفة في الصومال.
2. أكد المجلس أن الحل الدائم للصراع في الصومال يتحقق فقط من خلال الحوار السياسي بين الصوماليين<sup>(3)</sup>.

(1) المرجع نفسه، ص199.

(2) خليل العناني، " الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب"، السياسة الدولية، العدد148، نيسان 2002، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص114.

(3) المقاتل، ، الحرب في الصومال، المرجع السابق،(دص).

- على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه منظمة الايجاد في منطقة القرن الإفريقي، إلا أنها فشلت في تسوية الصراع ووقف القتال بين الصوماليين وذلك راجع لعدة أسباب:
1. تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة في الصومال عطل عددا من المبادرات التي كانت تقوم بها دول الايجاد.
  2. ارتباط مصالح دول الايجاد بمصالح الدول الكبرى مثل ما يحدث في حالة إثيوبيا وأمريكا ودول الاتحاد الأوروبي خاصة إيطاليا.
  3. الحساسية التاريخية في العلاقة الصومالية والإثيوبية وحركة الاستقطاب التي تقوم بها إثيوبيا لبعض الفصائل دون الأخرى أدى لمعارضة أي مبادرة تقوم بها إثيوبيا<sup>(1)</sup>.

### 3- موقف جامعة الدول العربية:

شكلت الجامعة العربية<sup>(\*)</sup> عقب إندلاع الأزمة الصومالية لجنة سباعية عربية (مصر، السودان، السعودية، قطر، جيبوتي، اليمن، تونس) لمتابعة الملف الصومالي، إلا أن هذه اللجنة لم يعرف عنها نشاط يذكر حيث كان إنسانيا استطلاعيا أكثر من كونه دور أساسيا فاعلا، وعلى الرغم من جهود جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في تحقيق المصالحة بين الفصائل المتناحرة، إلا أنها أخفقت في تحقيق نجاحات تذكر، واكتفت المنظمات بدعم ومساندة الجهود الفردية التي بذلتها بعض الدول الأعضاء كمصر، جيبوتي واليمن هذا إلى جانب إصدار عدد من القرارات والخطط لحل المشكلة كلنما لم تجد طريقها للتطبيق<sup>(2)</sup>.

(1) حسن البصري، أنظمة الحكم والتدخلات الخارجية في الصومال، شبكة شاهد الإخبارية، متوفر على الرابط arabic.alshahid.net تمت الزيارة يوم 25 أبريل 2016 الساعة 21:00.

(\*) جامعة الدول العربية: هي جامعة منظمة إقليمية قومية تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاث أنواع من الإيرادات، إرادة الفكر وإرادة الأقطار الأعضاء وإرادة البيئة الدولية فهي ترضخ لمحددات تفرض عليها ألا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، ولمحددات تفرضها لكي لا تنمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الأقطار الأعضاء وسيادتها، ولتدخلات متواصلة بين البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية للمزيد ينظر: غالب بن غلاب العتيبي، "جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 51، مجلد 62، 2010، جامعة نايف العربية: مركز الدراسات والبحوث، ص ص339-340.

(2) أنور قاسم الخضري، "أوضاع الصومال في القرن الإفريقي"، المرجع السابق، ص 50.

بادر الأمين العام للجامعة العربية بإرسال مبعوثين للصومال لمتابعة الموضوع عن كثب وعرض الموضوع على مجلس الجامعة في عدة دورات عادية وطارئة أكدت قراراتها وحدة الصومال الوطنية والترابية، كما دعت إلى بذل الجهود من أجل عودة الاستقرار إلى ربوع الصومال إضافة إلى دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والصناديق والهيئات العربية إلى تقديم معونات إغاثة فورية وتم إفتتاح صندوق خاص لإغاثة الصومال في إطار الجامعة، وإن كان لم يتلقى حتى الآن أية مساهمات من الدول الأعضاء، ومن جانب آخر حرص الأمين العام للجامعة على التعاون الوثيق مع الأمم والمنظمات الإقليمية المعنية بالأزمة الصومالية<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من عقد عدد من الاجتماعات لبحث مبادرات السلام الصومالية في عدد من العواصم العربية فإن هذه التحركات كانت مبادرات فردية من قبل هذه الدول ولم تكن مبادرة عربية جماعية حتى الالتزامات التي خرجت بها القمة العربية في 2001 بإنشاء صندوق دعم الصومال ذهب أدراج الرياح، كما أن الجهود العربية لتحقيق المصالحة تعثرت ولم تحقق شيئاً يذكر على أرض الواقع، نظراً لانعدام الدعم وتأثير الدول الإقليمية في إحباط الجهود السائرة بعيداً عن مصالحها ومطامعها في الصومال، وبعد أحداث 11 سبتمبر وجدت الدول العربية منشغلة بنتائجها على الصعيد السياسي والأمني والعسكري، وهو ما أتاح لدول الجوار التفرد بملف القضية بعيداً عن الجامعة والدول العربية<sup>(2)</sup>.

وقد وجهت أطراف صومالية عدة انتقادات واسعة إلى الجامعة العربية لعدم اتخاذها مبادرات فعالة تجاه القضية الصومالية، حيث إقتصرت دورها فقط على مباركة المبادرات الخارجية الهادفة إلى إحلال السلام في الصومال، والملاحظ أن محادثات المصالحة الصومالية والسودانية كلاهما إنعقدت في كينيا بدلاً من أي بلد عربي، وهذا ما يعكس إخفاق وعجز الجامعة العربية والدول العربية في حل أزمات الدول الأعضاء وتسليمها للإدارة الخارجية، ويذكر أن مصر وليبيا هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان احتفظا بسفارتهما مفتوحتين في مقديشو، حيث تعمل فيها بعثات دبلوماسية مقيمة وذلك منذ انهيار الحكومة

(1) محمد خليل، " الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، السياسة الدولية، العدد 111، 1993، القاهرة:

مؤسسة الأهرام، ص 253.

(2) أنور القاسم الخضري، المرجع نفسه، ص - ص 90-91.

المركزية، كما تعتبر ليبيا ومصر من أكبر الداعمين للحكومة الانتقالية السابقة بقيادة عبيد قاسم صلاذ رغم قلة ما قدماه، وتأتي اليمن في مقدمة الدول التي حرصت على نجاح جهود المصالحة بين الأطراف الصومالية معتبرة أمن واستقرار الصومال ينعكس بالضرورة على الأمن في المنطقة<sup>(1)</sup>.

خاصة وأن اليمن هي من أوائل الدول التي تأثرت بمضاعفات الصراع بحكم جوارها للصومال فقد تدفق إليها آلاف النازحين ومثلوا عبئاً إضافياً على أوضاع الدولة المأساوية، وقد قدمت اليمن للحكومة الصومالية المؤقتة برئاسة صلاذ معونات مادية وأسلحة، لكنها وبحسب تصريح يوسف حسن إبراهيم وزير الخارجية في الحكومة الصومالية المؤقتة لصحيفة البيان الإماراتية في 23 جانفي 2004 لم تدم<sup>(2)</sup>.

(1) عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية، والقضايا العربية المعاصرة، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر، 2008، ص-ص 178-179.

(2) المرجع نفسه، ص 180.

ثانيا: المواقف الدولية:

1- موقف الدول الغربية:

• موقف الولايات المتحدة:

في بداية الأمر كان هناك تراخي في دور الولايات المتحدة وهذا راجع أن الكارثة تزامنت مع إنهيار الاتحاد السوفياتي، أيضا سقوط النظام الشيوعي في إثيوبيا المجاورة وإستعدادات المعارضة الموالية للغرب لتولي الحكم في ماي 1991 فإثيوبيا أهم للولايات المتحدة، فهي ترتبط دينيا وتاريخيا بالغرب من إنقاذ فقراء الصومال من الموت في الصحاري الجافة، وعندما أبدت بعض الاهتمام فإنها ركزت على تمويل برنامج لإزالة الألغام بشمالي الصومالي، حيث توجد مصالح لشركات بترول أمريكية، كما كانت متخوفة من إنتشار تيار الأصولية الإسلامية الناتج عن نشاط حركة الاتحاد الإسلامي في الصومال وهو ما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في كل من كينيا وإثيوبيا وهما أهم مراكز التبشير للمسيحية في إفريقيا، أيضا عدم الرغبة في ترك الساحة لأوروبا للسيطرة على تلك المنطقة<sup>(1)</sup>.

وبعد عام 1993 كان هناك نقطة تحول مهمة في الموقف الأمريكي حيث ألقى الرئيس كلينتون<sup>(\*)</sup> كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1993، أشاد فيها بدور أصحاب الخوذات الزرقاء في ناميبيا والسلفادور ومرتفعات الجولان وفي البوسنة وغيرها... كما أشاد بتعاون الولايات المتحدة مع المنظمة الدولية لإنقاذ أرواح الآلاف من البشر في الصومال والسعي لإعادة الأمن في كل هذه المناطق<sup>(2)</sup>.

لم تكن الحرب في الصومال التي سميت باستعادة الأمل بالسهلة على الجيش الأمريكي فقد زادت حدة المقاومة من طرف ميليشيات التحالف الوطني الصومالي بإمرة محمد فرح عيديد الذي إستغل إرتباك الجيش الأمريكي إستهدف المدنيين الصوماليين بنيران

(1) شادي عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية، [د.ط.]، [د.ت.]، 2003، ص-ص 222-223.

(\*) الرئيس كلينتون: هو جفر سون كلنتون ولد في هوب بولاية أركنساس 1964، درس في جامعة جورج تاون وفي عام 1972 تخرج من مدرسة القانون بجامعة بايل أنتخب رئيسا عام 1992 للمزيد: انظر عبد الفتاح ابو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، ص 260.

(2) إكرام لمعي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، ج3، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية للنشر، 2002، ص-ص 109-110.

الرشاشات الأوتوماتيكية، ما ساهم في زيادة حدة المعارك والخسائر من الجانبين وفي 22 أوت 1992 بعثت إدارة كلينتون نخبة من القوات الخاصة دون استشارة الكونغرس لحسم المعركة، حيث بدأت طائرات الهليكوبتر بقصف أماكن عديد<sup>(1)</sup>، وأطلقت قذائف مباشرة من إرتفاعات منخفضة مما أدى إلى إرتفاع أعداد القتلى والمصابين.

وقد كان هناك شهود على العمليات الأمريكية الخارجية عن نطاق المهمة الرسمية الإنسانية، فقد صرح مصور وكالة أسوشييتد برس البريطاني بيتر نورثال ومصور وكالة الصحافة الفرنسية المغربي عبد الحق سنة أن طائرة هليكوبتر أمريكية من طراز بلاكهوك قد أطلقت عليها قنابل مخدرة في أثناء تصويرهما لمظاهرة صومالية، وفي روايته للحادث قال البريطاني نورثال " لقد حاولت التعريف بصفتي كصحفي وأبرزت معدات التصوير التي أحملها، وكان الجنود الأمريكيون قادرين على رؤيتي وكانت الطائرة تحلق على ارتفاع ما بين 30 و 40 مترًا من مكان وقوفي، وعندما واصلت إلتقاط الصور أطلقوا النار مرات علي وعلى سيارتي<sup>(2)</sup>."

لقد باءت محاولات الولايات الأمريكية بالفشل حيث تمكن عديد وقواته من إسقاط ثلاث طائرات هليكوبتر من نوع بلاك هوك وإصابة ثلاثة أخرى بأضرار وبعد محاصرة الموقع من طرف الصوماليين الغاضبين والمسلحين، كانت النتيجة كارثية على الجيش فقد قتل 18 أمريكيًا وجرح 78 وأسر طيار أمريكي، بالإضافة إلى صورة بقايا مشوهة لجندي أمريكي ميت يجر عبر شوارع مقديشو وكل هذا أجري نقله عبر شبكات التلفزيون العالمية، كل ما سبق شكل صدمة في الشارع الأمريكي، وطالبوا بإعادة النظر في التدخل في الصومال، كما عبر أعضاء الكونغرس عن غضبهم الشديد وطالبوا بتقديم إيضاحات حول الموضوع، أما البيت الأبيض فقد وقع عليه العبء الأكبر حيث تحولت هذه الحرب الصغيرة إلى أزمة سياسية من الدرجة الأولى ما دفع بالرئيس كلينتون لتبرير موقفه والتعليق بأن

(1) أنور الدين حشود، " الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990/2012"، دفاتر

السياسة والقانون، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2013، ص 385.

(2) شادي عبد السلام، المرجع السابق، ص 225.



الحرب في الصومال هي حرب تديرها الأمم المتحدة وأمريكا ليست إلا مجرد طرف فيها وهو ما يجانب الحقيقة<sup>(1)</sup>.

جرت مناقشات تؤيد الانسحاب الأمريكي من الصومال وانتهوا إلى الموافقة على الانسحاب في موعد أقصاه نهاية مارس 1994 وبدأ الضغط الأمريكي من أجل انسحاب كافة القوات الدولية، في سبتمبر 1994 حيث كانت الضغوط شديدة نظراً أن الولايات المتحدة كانت تتحمل 30% من تكاليف عملية الأمم المتحدة في الصومال<sup>(2)</sup>.

#### • موقف بريطانيا وإيطاليا:

منذ اللحظة الأولى للتدخل العسكري الدولي في الصومال عزفت بريطانيا عن المشاركة في القوات الدولية المتحالفة تحت القيادة الأمريكية، وبررت ذلك بمواجهتها لمصاعب إقتصادية بالداخل وربما يعكس هذا الموقف إستشعار بريطانيا أن الأحوال داخل هذا الإقليم قد سارت في طريق الاستقرار بعد إعلان إنفصاله تحت اسم " جمهورية ارض الصومال "، ومن ثم فإن المصالح البريطانية المباشرة ليست محلاً للتهديد وإن كانت بريطانيا تساهم في المساعدات الإنسانية والطبية المقدمة للصومال الجنوبي<sup>(3)</sup>.

أما فيما يتعلق بإيطاليا فإنها لم تكن بمعزل عن الأحداث في الصومال منذ بداية الأزمة وتشير التقارير إلى وجود إتصالات بينها وبين بعض الفصائل المتحاربة منذ ما قبل التدخل العسكري الدولي ولذلك فقد سعت إيطاليا للمشاركة في القوات الدولية المتحالفة حفاظاً على مصالحها في الإقليم ورغبة في عدم ترك الساحة خالية أمام الأطماع الأمريكية، وقد إعتضت إيطاليا عدة مرات على هيمنة الولايات المتحدة على العملية، وكذلك على الأسلوب الذي أدارت به قيادة التحالف الدولي الموقف المتفجر في العاصمة الصومالية وتحول مهمتها من عملية إنسانية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية ودفع المصالح السياسية إلى الانخراط في العمل العسكري المباشر بعض الفصائل، وتحولها في النهاية إلى أطراف في هذا الصراع وبعد إعلان الرئيس كلينتون قرار انسحاب القوات الأمريكية من

(1) أنور الدين حشود، المرجع نفسه، ص385.

(2) شادي عبد السلام، المرجع السابق، ص227.

(3) نجوى أمين الفوال، " الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي "، السياسة الدولية، العدد115، يناير1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص68.

الصومال، أعلنت إيطاليا على عزمها على سحب قواتها خلال النصف الأول من عام 1994<sup>(1)</sup>.

لقد كان الموقف الإيطالي بصفة عامة فاعلا فقد شاركت منذ بداية الصراعات الصومالية في بعض المبادرات لتسويتها، منها المبادرة المصرية الإيطالية في عام 1989 لإجراء المصالحة بين نظام محمد سياد بري والجماعات المعارضة في الصومال، إن دور إيطاليا لم يكن فقط في الميدان الإغاثي الإنساني وإنما أيضا في المعاونة لإقرار الأمن والنظام وضبط الأوضاع الحكومية والإدارية<sup>(2)</sup>.

#### • موقف فرنسا:

تعاطفت فرنسا مع مخاوف جيبوتي وخشيت من احتمالات تدهور الوضع الداخلي فيها نتيجة الصراعات التي تدور في الصومال المجاورة لها، الأمر الذي قد يؤثر على مصالحها الإستراتيجية بالمنطقة ولهذا زادت من مساعدتها الاقتصادية ودعمت جهودها سياسيا وماليا بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الصومالية في جوان 1990، وقد ساعدت فرنسا بإرسال قوات لها في جيبوتي إلى الصومال، حتى لا تترك للقوات الأمريكية فرصة للانفراد بالأمر هناك، وفي أواخر عام 1993 أعلنت فرنسا عزمها سحب قواتها من الصومال<sup>(3)</sup>.

#### 2- موقف منظمة الأمم المتحدة<sup>(\*)</sup>

بدأ التدخل للأمم المتحدة في الصومال في 3 فيفري 1992 عندما أرسل الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي وفداً إلى الصومال للتعرف على الأوضاع وطبيعتها، وكان

(<sup>1</sup>) المرجع نفسه، ص- ص68-69.

(<sup>2</sup>) المقاتل، المرجع السابق، (دص).

(<sup>3</sup>) سعيدة محمد عمر، "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية، المرجع السابق"، ص ص9-10.

(\*) منظمة الأمم المتحدة: هي منظمة مؤلفة من بلدان مستقلة اجتمعت على العمل معا من اجل السلم العالمي والتقدم الاجتماعي انشاءً رسميا في 24 أكتوبر 1945 وكانت تنظم 51 بلدا عضوا مؤسسا وبحلول نهاية 2008 بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 192 بلدا للمزيد ينظر: حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت: عالم المعرفة، 1995، ص 44-45.

الهدف من ذلك هو التحقق من تقديم المساعدات والإغاثة للمتضررين فضلا عن التوصل لتسوية سلمية للنزاع وإيقاف القتال بين الفصائل<sup>(1)</sup>.

حيث أبرمت الأمم المتحدة مع طرفي النزاع الأساسيين في الصومال علي مهدي ومحمد عيديد اتفاقا يقضي بإرسال 500 جندي مسلح إلى الصومال لضبط الوضع في ميناء مقديشو الجوي وحراسة إمدادات الإغاثة وذلك بعد معارضة شديدة من عيديد لأن تدخل القوات الأجنبية يمس السيادة الصومالية، أما خصمه مهدي فقد رحب بإرسال هذه القوات، لأن فيها حدا من نفوذ عيديد الذي يسيطر على أحد عشر إقليمًا من مجموع أقاليم الصومال الثمانية عشر.

فاتخذ مجلس الأمن قراره رقم 733 في 23 جانفي 1992، حيث طالب بوقف إطلاق النار وحل المشكلة بالطرق السلمية كما فرض حظرًا على مبيعات الأسلحة للصومال<sup>(2)</sup>، إلا أن هذا القرار لم يلقى تجاوبا فعالاً من قبل الأطراف المتصارعة مما زاد الطين بلة وتدهورت الأوضاع أكثر بالمنطقة على نحو أصبح يهدد قضيتي السلم والأمن في العالم، وأمام هذا الوضع لم يجد المجلس بدا من أن يصدر سلسلة من القرارات إعمالاً للفصل السابع من الميثاق، من أهمها وأشهرها القرار رقم 751 المؤرخ في 1992/04/24 الذي أقر إنشاء قوات تابعة للأمم المتحدة ONUSOM تكمن مهمتها في ضمان أمن موظفي ومعدات وواردات الأمم المتحدة في ميناء مقديشو، وحراسة مواد الإغاثة الإنسانية لضمان وصولها إلى المناطق الصومالية المتضررة، وشكل قرار المجلس المؤرخ في 1992/08/28 تحت رقم 775 سندا قانونيا يسمح بزيادة أفراد قوات الأمم المتحدة،

إلا أن الأوضاع في الصومال لم تتحسن وزادت تدهور بسبب الفوضى إنعدام الأمن<sup>(3)</sup>، وقد وافق مجلس الأمن إستنادا إلى الفصل السابع من الميثاق على التدخل

(1) بان غانم الصائغ، "الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية"، المرجع السابق، ص41.

(2) محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص219.

(3) كشيدة الطاهر، التدخل الإنساني وتأثيره على مبدأ السيادة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي العام، 2011، ص151.

العسكري<sup>(\*)</sup> بالإجماع وفقا للقرار رقم 797 المؤرخ في ديسمبر 1992 ، وقد مهد هذا القرار الدولي الصادر بإجماع مجلس الأمن وبدون طلب من الحكومة الصومالية لعملية التدخل العسكري تشكل القوات الأمريكية عمودها الفقري، وسمح لها باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن، وذلك استناداً للفصل السابع وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على صلاحيات غير محدودة من مجلس الأمن دون قيود على تعريف المهمة أو الإطار الزمني للعملية.

وفي 9 ديسمبر 1992 دخلت القوات الأمريكية مدعمة من القوات الفرنسية في جيبوتي إلى العاصمة الصومالية، ثم تبع ذلك مشاركة قوات عسكرية من عشرين دولة آسيوية وإفريقية وأوروبية، وفي 26 مارس 1993 اتفقت الفصائل الست عشرة غي أديس أبابا على إقامة مجلس انتقالي يكون رمز السيادة الصومالية ووحدته وإقامة حكم ذاتي في ثمانية عشر إقليمًا في الصومال، لقد كان لهذا القرار الدولي سببا مباشرًا في فشل جهود الإغاثة الدولية وتعقيدا للأوضاع الإنسانية والأمنية، خصوصا أن المساعدات الإنسانية كانت غير كافية، الأمر الذي زاد من حدة المجاعة وتصاعد العنف<sup>(1)</sup>.

وبعد فشل جهود المصالحة التي بذلتها الأمم المتحدة، استمرت أعمال العنف بين الفصائل الصومالية، لقد كان هذا التدخل مسلحا أمريكيا تحت مظلة الأمم المتحدة لاكتساب الشرعية ولذلك أصبح لزاما على الأمم المتحدة بعد الانسحاب الأمريكي أن تترث الموقف المعقد في الصومال بفعل الأخطاء الأمريكية في التعامل مع الفصائل الصومالية، ولاسيما أن القوات الدولية لم تخلو من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية عندما تورطت في أعمال قتل واعتقال للصوماليين، وأرجعت الأمم المتحدة هذه الأعمال لم تكن مقصودة لأن هدفها كان عيديد وجماعته، ويذكر أن القرار رقم 794 لذي استند إليه مجلس الأمن بناءً على الفصل السابع قد أثار النقد الفوري والحيرة لأسباب ثلاث وهي:

(\*) التدخل العسكري: استخدام الوسائل القسرية من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو من قبل منظمة دولية عالمية أو إقليمية أو الوكالات الإنسانية على أن يكون هدفها أو على الأقل أحد أهدافها الرئيسية وقف انتهاك حقوق الإنسان للمزيد ينظر: عماد عطا الله محمد، التدخل الإنساني، تقديم: صلاح الدين عامر، مصر: دار النهضة العربية، 2007، ص-306-308.

(1) محمد يعقوب عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص ص220-221.

1. عدم وجود أساس حقيقي لوصف الموقف في الصومال بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين على الرغم من المشكلة الإنسانية المتفاقمة.
2. كما أن الصلاحيات المخولة للقوات الدولية كانت مهمة فيما يخص الرد على العصابات المسلحة والإجراءات الواجب اتخاذها لاستعادة النظام العام.
3. إضافة إلى أن مهمة استخدام القوة الملحة كانت تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أوجد نوعاً من الشك حول الطبيعة الجماعية للتحرك المصرح بها<sup>(1)</sup>.  
غير أن الأمم المتحدة حسب بعض المتابعين فشلت في الصومال وانسحبت في ماي 1994 بمقتضى قرار 954 وذلك راجع بتأخرها في التدخل في الصومال وتخلي مجلس الأمن عن صلاحياته بتفويضه للولايات المتحدة لقيادة التحالف، صف إلى هذا إنحراف التدخل الإنساني عن أهدافه، إذ اتهمت القوات الدولية من طرف المنظمات بانتهاكها لحقوق الإنسان، كما أن حجم القوات الأممية لم يكن متناسباً مع شدة الصراع والوضع المتردي لحقوق الإنسان في المنظمة، إلا أن الاعتقاد جازم بأن المأساة الإنسانية في الصومال كانت الهدف الأساسي لما قام به مجلس الأمن، وتعتبر مبرراً كافياً لتدخل الأمم المتحدة بهدف وضع نهاية للمأساة والتي أتت على ملايين البشر من أطفال ونساء وشيوخ، مما لا يدع مجالاً للشك في شرعية قرارات المجلس بالنسبة لهذه المسألة الدولية الإنسانية، وبالتالي اكتساب عملية إعادة الأمل في الصومال شرعية دولية، لاضطلاع الأمم المتحدة بمهامها المحدد ضمن مقاصدها خاصة تلك التي تتصل بمجال حفظ السلم والأمن الدوليين<sup>(2)</sup> (ينظر الملحق رقم 10 ص 80).

### خلاصة الفصل الثالث :

تم التوصل من خلال الفصل إلى عدة نقاط وهي:

- أن مواقف الدول الإقليمية كان متبايناً في حين نجد أن إثيوبيا استغلت الأحداث الحاصلة في الصومال وكانت تدعى مكافحتها الإرهاب إذ نجد أنها كانت تعرقل مساعي المصالحة في البلاد وتسعى لتدمير الصومال، أما فيما يخص موقف اريتريا فقد كانت متضامنة مع

(1) رافعي ربيع، التدخل الدولي الإنساني المسلح، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة د- الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، تخصص القانون الدولي العام، 2012، ص 67.

(2) كشيده الطاهر، المرجع السابق، ص- ص152-153.

الصومال وقدمت المال والسلاح لمحاربة التدخل الإثيوبي في الصومال، أما جيبوتي فقد كان موقفها واضحا منذ البداية حيث وقفت بقوة بجانب الحكومة الصومالية، ولا ننسى كينيا التي وقفت هي الأخرى بجانب الصومال حيث استضافت العديد من المؤتمرات للمصالحة على أرضها إلا أنه مع بداية 2002 شهدت العلاقات بينهم توترا فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين حيث قامت بإعادة آلاف الصوماليين للتخلص من أعبائهم.

- أما موقف منظمة الوحدة الإفريقية فيعتبر ضئيلا وقليل الفاعلية إذا ما قورن بدور الأمم المتحدة فموقفها جاء تابعا ومشاركا للمنظمة الدولية، وإذا كانت المنظمة قد بذلت جهودا في مجال الوساطة لاحتواء الموقف في الصومال، إلا أن أيا من هذه الجهود لم تصل إلى نتائج ايجابية.

- أما موقف منظمة الأيجاد، فقد اهتمت منذ نشأتها بمتابعة الصراع الداخلي في الصومال لأنها إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، حيث قامت بالعديد من المبادرات لإيجاد حل للمعضل الصومالي إلا أنها فشلت في تسوية الصراع ووقف القتال.

- أما موقف جامعة الدول العربية دورها كان إنسانيا استطلاعيا أكثر من دور أساسيا فاعلا ورغم جهودها في تحقيق مصالحة بين الفصائل إلا أنه لم تحقق نجاحات تذكر.

- المواقف الدولية: فالولايات المتحدة الأمريكية كان موقفها في بادئ الأمر متراخيا إلا أنه تغير موقفها بعد ذلك وحاولت أن تحتوي الموقف وتحل النزاع إلا أن محاولاتها باءت بالفشل، أما بريطانيا فقد عزفت منذ اللحظة الأولى من مشاركتها في القوات الدولية، المتحالفة وذلك لمواجهتها مشاكل اقتصادية بالداخل إلا أنها كانت لها إسهاماتها من خلال تقديمها مساعدات إنسانية للصومال الجنوبي، أما إيطاليا فلم تكن بمعزل عن الأحداث فقد شاركت مع القوات الدولية حفاظا على مصالحها ورغبة في موقفها فاعلا نفذ شاركت في العديد من المبادرات لتسوية الصراع الصومالي، أما فرنسا فقد كانت متعاطفة مع الصومال جهودها للمصالحة الصومالية كما قالت بإرسال قواتها للصومال.

- أما موقف منظمة الأمم المتحدة كانت لها العديد من المحاولات لإتمام الصراع إلا أنها فشلت وانسحبت في 1994 وذلك راجع لتأخرها في التدخل.

الختامة

## خاتمة:

أوضحت الدراسة أن الحرب الأهلية في الصومال هي صراع قبلي بين نظام سياد بري وحركات المعارضة، تداخلت فيها عدة عوامل وأطراف أدت إلى إثارة النزاع بين حركات المعارضة التي أرادت إزاحة هذا النظام رغبة كل منهم في السلطة والوصول إلى الكرسي. ومن أهم النقاط التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة هي:

- الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الصومال جعلت العديد من الدول الاستعمارية تتسابق عليها وهذا ما أدى إلى تمزيقها إلى كيانات [ صومال فرنسي - صومال بريطاني - صومالي إيطالي]، هذا التمزيق كان له أثر بالغ في عدم تجانس الشعب الصومالي رغم وحدته التي كان معروف بها، حيث نجد أن الاستعمار أراد ترسيخ في المجتمع أفكاره وعاداته وتقاليده من أجل القضاء على هوية المجتمع الصومالي وجعله مجتمع غربي بحت، إلا أن ذلك لم يوقف من عزيمة الشعب الصومالي ورغبته في الوحدة والاستقلال واستعادة أقاليمه الضائعة، حيث كانت العديد من الحركات أبرزها حركة محمد بن عبد الله حسن الذي وقف في وجه العدو بالمرصاد وحاول إستعادة ما أخذ منهم بالقوة وواصل جهاده حتى وفاته، إلا أن ذلك لم يمنع الشعب الصومالي من مواصلة تحقيق آماله في سبيل الحصول على الاستقلال.

- مع توحيد الصومال واستقلاله بدأت المشاكل تدب في الصومال بسبب ضعف المؤسسات السياسية التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال وهذا ما أدى إلى تفاقم وتقوية الصراع الاجتماعي حيث قام احد قادة الجيش سياد بري بانقلاب غير دموي في 1969، وتسلم مقاليد الرئاسة وإحتكر جميع المناصب القيادية في البلاد وفرق بين الشعب الصومالي من حيث الامتيازات والحقوق وهذا ما كان له اثر في استمرار الصراع .

- بعد ما تسلم سياد بري مقاليد الحكم أراد أن يحقق إنتصارا تاريخيا فبدأ يطالب ببعض الأقاليم الضائعة خاصة الاوجادين من الدول المجاورة بإعتبارها مناطق تابعة للأمة الصومالية إلا أنه فشل في الوصول إلى هدفه وهذا كان يمثل نقطة تحول أساسية في حكم بري فقد خلقت النكسة العسكرية مشكلة كبيرة خاصة للاجئين وأزمة سياسية داخلية، كما إنخفضت الروح المعنوية للشعب الصومالي، فالهزيمة في حرب الاوجادين سرعت من عملية تحلل النظام وأدت إلى دخول الصومال في مواجهات وصلت إلى حرب شاملة وهذا ما أنهك البلاد واستنزف قدراتها.



- يمثل الشعب الصومالي نسيج فريد من حيث التجانس الاثنى وحدة اللغة والدين، إلا أنه عانى من حالة

عدم الاستقرار الداخلي منذ أواخر الثمانينات نتيجة للمطالبات القبلية بالمساواة في الامتيازات والحقوق هاته المطالب قوبلت بالرفض و البطش وهذا ما أدى إلى إنتشار الفوضى في البلاد إلى أن وصلت الأوضاع إلى حرب أهلية تترتب عن ذلك فرار الحاكم المستبد إلى خارج البلاد إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة الصراع حيث بدأ النزاع يدب بين حركات المعارضة التي أزاحت النظام رغبة كل منهم في الوصول إلى السلطة حيث تجاهلوا هدفهم الاسمي و الوحيد وهو توحيد الصومال واهتموا بالكرسي والسلطة ساهم ذلك في تفكيك الصومال ودخوله في حرب استمرت لسنوات طويلة ،فكل منهم كان يجري وراء مطامعه الشخصية ورغبته في الانفراد بحكم الصومال.

- إن انعكاسات الحرب لم تقف عند حدود إقليم الدولة الصومالية، وإنما انعكست تلك التأثيرات سلبا على العديد من الدول على المستويين الاقليمي والدولي لتضيف أبعاد جديدة للأزمة في الصومال وتزيد من صعوباتها وتعقيداتها، وعلى الرغم أن الكثير من المساعي والجهود من جانب الدول والمنظمات الدولية والإقليمية قد بذلت من أجل تطويق الأزمة وإيجاد تسويات مناسبة إلا أن تلك المحاولات لم تتجح في إدارتها ووضع نهاية لهذه الحرب.

- إن المتصفح لمختلف المواقف الدولية من الحرب الصومالية يجد عدم رغبة إقليمية ودولية في إنهاء حالة الحرب الأهلية في الصومال ووقوف بعض القوى أمام تحقيق مصالحه قد تعيد بناء الدولة، أولها إثيوبيا التي لها مطامع قديمة في الصومال وتحشى أن يطالب فيما لو استعاد عافيته بإقليم أو جادين، وثاني هذه القوة المستفيدة هو الولايات المتحدة التي تسعى لإيجاد من يؤمن لها موطن قدم في القرن الإفريقي من اجل تأمين مصالحها النفطية في أفريقيا حاضرا ومستقبلا

إن الحرب في الصومال لم تنتهي ومازالت مستمرة إلى غاية اليوم، صراعات ومشاكل وحروب ولذلك يجب على جميع القوى والفصائل والتيارات والشخصيات داخل الصومال وخارجه، تحييد السلاح واللجوء إلى لغة الحوار والتفاوض والتوحد والتصالح للمساعدة في إحلال الأمن والأمان للبلاد .

# قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: يمثل خريطة الصومال



المرجع: <https://www.google.dz/imgres> تمت الزيارة يوم 2016/05/13 على

الساعة 10:36

ملحق رقم 02: يمثل شخصية سياد بري



المرجع: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) تمت الزيارة يوم 2016/04/29 على الساعة 22:23  
ملحق رقم 03: يمثل الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية  
(1885-1884)

الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية

(1884م - 1885م)

المرجع: عبد القادر المخادمي رزيق، النزاعات في القارة الإفريقية، مصر: دار الفجر والنشر، 2005، ص 285.

ملحق رقم 04: يمثل اتفاق الحماية البريطانية على منطقة الأوغادين في سبتمبر

.1896

## اتفاق الحماية البريطانية على منطقة الأوغاديين

في سبتمبر سنة 1896م

وَقَّعَ أحمد مورجان زعيم منطقة الأوغاديين الصومالية اتفاقاً وضع المنطقة تحت الحماية البريطانية ونصّ على الآتي:

أولاً: أنا الموقع أدناه أحمد مورجان زعيم أوغاديين الصومالية، أضع نفسي وشعبي وأرضي تحت حماية الحكومة البريطانية. وأتعهد أنني وخلفائي وشعبي لن نسلم أي جزء من الأراضي التابعة لنا لأية قوة أجنبية أخرى، ولن نوقع أي اتفاق آخر بدون علم الحكومة البريطانية.

ثانياً: أتعهد بأن أية علاقات تجارية مع الغير لن تتم بدون موافقة وكيل الحكومة البريطانية. وسيقوم الوكيل بحل المشاكل الناتجة عن المعاملات التجارية. وسوف أعمل وفقاً لنصائحه فيما يتعلق بمثل هذه الأمور.

التوقيع باللغة العربية

أحمد مورجان

أسماء الشهود

المرجع: المرجع نفسه، ص 287.

ملحق رقم 05: يمثل معاهدة الصداقة والحماية بين فرنسا وزعماء قبائل الصومال الفرنسي في مارس 1885م.

## معاهدة الصداقة والحماية بين

### فرنسا وزعماء قبائل

#### الصومال الفرنسي في مارس سنة 1885 م

أبرمت المعاهدة بين م. ليجاردي حاكم منطقة (أبخ) ممثلاً للحكومة الفرنسية، وزعماء القبائل الذين يحكمون المنطقة التالية: من خواك حتى خلف مبادو قرب زيلع.

الفقرة الأولى: من الآن فصاعداً هناك صداقة بين فرنسا وزعماء المنطقة المذكورة.

الفقرة الثانية: تضع القبائل أراضيها تحت حماية فرنسا لكي تقوم بحمايتهم من كل الأجانب.

الفقرة الثالثة: تأخذ الحكومة الفرنسية على عاتقها مهمة تسهيل التجارة على الساحل وخاصة في أبادو.

الفقرة الرابعة: يتعهد زعماء القبائل ألا يبرموا أي اتفاق أو معاهدة مع الغير بدون موافقة حاكم أبخ.

حررت في أبخ في: 26 مارس سنة 1885م

توقيع حاكم أبخ

ليجاردي

بصمات زعماء القبائل

المرجع: المرجع نفسه، ص 288.

ملحق رقم 06: يمثل معاهدة الحكومة الإيطالية وسلطان بوضاصو في 07 أبريل

1889م

## معاهدة الحكومة الإيطالية

## وسلطان بوصاصو

في 7 أبريل سنة 1889 م

أنا الموقع أدناه السلطان محمود يوسف سلطان منطقة بوصاصو، عملت  
 اختياري وقعت هذا الاتفاق ووضعت عليه "ختمي":  
 أضع جميع الأراضي التي أحكمها من رأس عواد إلى رأس كيلبي، أي  
 نهاية وادي بخالي، تحت حماية الباخرة ربيدو المملوكة لحكومة ملك إيطاليا  
 بقيادة الكابتن باسيلبي.  
 وأتعهد بالآ أوقع أي اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو أشخاص  
 آخرين. وأتعهد بأن أمنع حسب إمكانياتي أي مساس بالعدالة إزاء الرعايا  
 الإيطاليين وأصدقائهم الموجودين في الأراضي التابعة لي.  
 ولقد وقعت هذا الاتفاق وأنا في كامل قواي العقلية.

(توقيع) سلطان منطقة بوصاصو

المرجع: المرجع نفسه، ص 289.

ملحق رقم 07: تمثل الأقاليم الصومالية الخمسة





المرجع: محمود محمد حسن عبدي، تعريف بالصومال - تاريخ حديث ودخول الاحتلال،  
<https://somalifuture.wordpress.com> تمت الزيارة يوم 2016/09/10، على الساعة

.21:30

ملحق رقم 08: تمثل شخصية محمد فرح عيديد



المرجع: <https://arabic.alshahid.net> تمت الزيارة يوم 2016/04/29 على الساعة

22:28

ملحق رقم 09: تمثل شخصية علي مهدي محمد



المرجع: <https://arabic.alshahid.net> تمت الزيارة يوم 2016/04/29 على الساعة  
22:28

ملحق رقم 10: قرار رقم 794 الصادر عن مجلس الأمن خاص بحال الصومال

S

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERALS/RES/794 (1992)  
3 December 1992

مجلس الأمن



القرار ٧٩٤ (١٩٩٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣١٤٥ ، المعقودة في  
٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ و ٧٤٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ و ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ و ٧٦٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٧٧٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ .

وإذ يعترف بالطابع الغريد للحالة الراهنة في الصومال ، وإذ لا تقبى عن باله طبيعتها الآخذة في التدهور والمعقدة وغير العادية ، والتي تتطلب استجابة فورية واستثنائية ،

وإذ يقرر أن جساممة المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال ، والتي زادت حدتها نتيجة للعقبات التي توضع أمام توزيع المساعدة الإنسانية ، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ فزع فزعاً شديداً لتدهور الحالة الإنسانية في الصومال ، وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى تسليم المساعدة الإنسانية بسرعة في أرجاء البلد كافة .

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبخاصة الاقتراح الذي قدمه رئيسها في الدورة العادية السابعة والأربعين للجمعية العامة بتنظيم مؤتمر دولي معني بالصومال ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والوكالات والترتيبات الإقليمية الأخرى ، من أجل تشجيع التوصل إلى مصالحة وتسوية سياسية في الصومال وتلبية الحاجات الإنسانية للشعب في ذلك البلد .

وإذ يثني على الجهود التي تبذلها حالياً الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والدول لكفالة تسليم المساعدة الإنسانية في الصومال .

.. / ..

031292

031292 031292 92-77209

واستجابة منه للدعوات العاجلة الموجهة من الصومال إلى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير من أجل كفالة تسليم المساعدة الانسانية في الصومال .

وإذ يعرب عن فزع شديد لاستمرار وصول تقارير عن حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي على نطاق واسع في الصومال ، ومن بينها تقارير عن ارتكاب أعمال عنف ، أو التهديد بها ، ضد الأفراد المشتركين بشكل قاطوني في أنشطة الاغاثة الإنسانية غير المتحيزة ، وعن القيام بهجمات متعمدة ضد الأفراد غير المقاتلين وشحنات ومركبات الاغاثة والمرافق الطبية والقوية ، وعن إعاقة تسليم الامدادات الغذائية والطبية الضرورية للمحافظة على حياة السكان المدنيين ،

وإذ جزع لاستمرار الظروف التي تعوق ايصال الامدادات الانسانية إلى أماكنها المقصودة داخل الصومال ، وبخاصة وصول تقارير عن نهب إمدادات الاغاثة المرسله إلى السكان المتضررين جوعا ، وتعرض طائرات وسفن تحمل امدادات الاغاثة الانسانية للهجمات ، وتعرض الوحدة الباكستانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال للاعتداءات في متديشيو ،

وإذ يحيط علما مع التقدير برسالتي الأمين العام المؤرختين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24859) و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24868) ،

وإذ يشاطر الأمين العام تقييمه للحالة في الصومال بأنها لا تحتتمل ، وبأنه قد أصبح من الضروري إعادة النظر في الغرضيات والمبادئ الأساسية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال ، وبأن سبل العمل التي تتبعها في الوقت الحالي عملية الأمم المتحدة في الصومال لن تمثل في الظروف الراهنة استجابة كافية للمأساة القائمة في الصومال .

وتصميما منه على أن يهين في أقرب وقت ممكن الظروف اللازمة لتسليم المساعدة الإنسانية أينما كانت لازمة في الصومال ، وفقا للقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ٧٦٧ (١٩٩٢) ،

وإذ يحيط علما بالعرض الذي قدمته دول أعضاء والذي يهدف إلى تهيئة بيئة آمنة لعمليات الاغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن .

وتصميما منه كذلك على إعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام الى نصابها بغية تيسير عملية ايجاد تسوية سياسية تحست رعاية الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال .  
وإذ يشجع الأمين العام وممثله الخاص على مواصلة وتكثيف الأعمال التي يقومون بها على المستويين الوطني والاقليمي لتحقيق هذين الهدفين .

وإذ يعترف بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق المصالحة الوطنية وتعمير بلده .

١ - يعيد تأكيد مطالبته لجميع الأطراف والحركات والجماعات في الصومال بأن تتوقف على الفور عن القيام بأعمال عنادية ، وتلتزم بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد ، وتتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام ، ومع القوات العسكرية التي ستنشأ عملاً بالإذن الصادر في الفقرة ١٠ أدناه ، من أجل تعزيز عملية توزيع مواد الإغاثة والتوصل إلى مصالحة وتسوية سياسية في الصومال .

٢ - يطالب جميع الأطراف والحركات والجماعات في الصومال بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للسكان المتضررين في الصومال ؛

٣ - يطالب أيضاً جميع الأطراف والحركات والجماعات في الصومال بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وجميع الأفراد الآخرين العاملين في تسليم المساعدة الإنسانية ، ومن بينهم أفراد القوات العسكرية التي ستنشأ عملاً بالإذن الصادر في الفقرة ١٠ أدناه ؛

٤ - يطالب كذلك جميع الأطراف والحركات والجماعات في الصومال بأن تتوقف وتمتنع على الفور عن أي خرق للقانون الإنساني الدولي ، بما في ذلك الأعمال التي ورد وصفها أعلاه ؛

٥ - يدين بشدة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تحدث في الصومال ، بما في ذلك على وجه الخصوص تعمد إعاقة تسليم الأغذية والامدادات الطبية الضرورية للمحافظة على حياة السكان المدنيين ، ويؤكد أن كل من يفتقر هذه الأفعال أو يأمر بها سيكون مسؤولاً شخصياً عن تلك الأفعال ؛

٦ - يقرر المضي قدماً ، حسب تقدير الأمين العام على ضوء تقييمه للأحوال القائمة على الصعيد الميداني ، في العمليات واستكمال وزع أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال البالغ عددهم ٣ ٥٠٠ فرد ، على النحو المأذون به بموجب الفقرة ٣ من القرار ٧٧٥ (١٩٩٢) ؛ ويطلب إليه أن يبقي المجلس على علم في هذا الصدد وأن يقدم من التوصيات ما يكون ملائماً لانجاز ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال حيثما تسمح الظروف ؛

٧ - يؤيد توصية الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24868) باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن ؛

٨ - يرحب بالعرض المقدم من دولة عضو ، كما ورد وصفه في رسالة الأمين العام إلى المجلس المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24868) بشأن إنشاء عملية لاجتاد هذه البيئة الآمنة ؛



- ١٠ - وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . يأذن للأمين العام وللدول الأعضاء المتعاونة في تنفيذ العرض المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الاغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن :
- ١١ - يدعو جميع الدول الأعضاء التي يسمح وضعها بتقديم قوات عسكرية والمساهمة بتبرعات إضافية ، نقداً أو عيناً ، وفقاً للفقرة ١٠ أعلاه ، إلى أن تفعل ذلك ، ويطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقاً يمكن من خلاله ، حيثما يكون ذلك ملائماً ، توجيه التبرعات إلى الدول أو العمليات المعنية :
- ١٢ - يأذن للأمين العام وللدول الأعضاء المعنية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوحيد قيادة القوات المشاركة وإمرتها ، بما يعكس العرض المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه :
- ١٣ - يطلب إلى الأمين العام والدول الأعضاء التي تتصرف بموجب الفقرة ١٠ أعلاه إقامة آليات مناسبة للتنسيق بين الأمم المتحدة والقوات العسكرية التابعة لتلك الدول :
- ١٤ - يقرر أن يعين لجنة مخصصة تتألف من أعضاء من مجلس الأمن لتقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار :
- ١٥ - يدعو الأمين العام إلى أن يلحق عدداً صغيراً من موظفي الاتصال التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال بالمقر الميداني للقيادة الموحدة :
- ١٦ - وإذ يتصرف بموجب الفصلين السابع والثامن من الميثاق ، يدعو الدول ، بصفتها الوطنية أو من خلال الوكالات أو الترتيبات الإقليمية ، إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان التنفيذ الصارم للفقرة ٥ من القرار ٧٢٢ (١٩٩٢) :
- ١٧ - يطلب إلى جميع الدول ، وبخاصة دول المنطقة ، تقديم دعم مناسب للأعمال التي تقوم بها الدول ، بصفتها الوطنية أو من خلال الوكالات أو الترتيبات الإقليمية ، عملاً بهذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة :
- ١٨ - يطلب إلى الأمين العام ، وحسب الاقتضاء وإلى الدول المعنية ، تقديم تقارير منتظمة ، يقدم أول هذه التقارير في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد اعتماد هذا القرار ، إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار وعن تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة آمنة لتمكين المجلس من اتخاذ القرار اللازم بشأن الانتقال بسرعة إلى مواصلة عمليات حفظ السلم :
- ١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس خلال خمسة عشر يوماً بعد اعتماد هذا القرار ، مبدئياً ، خطة لكفالة أن تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قادرة على الوفاء بولايتها عند انسحاب القيادة الموحدة :
- ٢٠ - يدعو الأمين العام وممثلته الخاص إلى مواصلة جهودهما من أجل تحقيق تسوية سياسية في الصومال :
- ٢١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر الفعلي .

92-77209

المرجع: رافعي ربيع، التدخل الدولي الإنساني المسلح، المرجع السابق، ص ص 124-125-126-

# قائمة المصادر والمراجع

---



قائمة المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

/المصادر:

- 1- إبراهيم محمود أحمد، الحروب الاهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للنشر، 2001.
  - 2- السيد حجاج محمد فريد عميد أح، صفحات من تاريخ الصومال، (دط)، القاهرة: دار المعارف للنشر، 1983.
  - 3- صادق صبور محمد، مناطق الصراع في إفريقيا، مصر: دار الامين للنشر، 2001 .
  - 4- عبد المنعم يونس محمد، الصومال وطنا وشعبا، مصر: دار النهضة العربي للنشر، 1962.
  - 5- عبد الصبور مرزوق، أضواء على الصومال، مصر: دار السعد، 1959 .
- المراجع :
- أ/الكتب:
- 6- إبراهيم أحمد دياب، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، الرياض: دار المريخ ، 1981.
  - 7- جدار محمد ، أطلس الوطن العربي، الجزائر: قصر الكتاب، [ د ت].
  - 8- حسنين جودة حسنين، قارة إفريقيا دراسات في الجغرافيا الاقليمية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.
  - 9- أبو خليل شوقي ، أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي تاريخي إقتصادي، ط2، دمشق: دار الفكر للنشر، 2003،
  - 10- دغبار عبد الحميد، جامعة الدول العربية والقضايا العربية المعاصرة، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر، 2008.
  - 11- رفعة ال محمد عبد الوهاب، الانظمة السياسية، (دط)، (دب): منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
  - 12- رأفت إجلال وإبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، مصر: دار النهضة العربية، 1985.

- 13- الزيدي مفيد، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، الاردن: دار اسامة للنشر، 2011.
- 14- صبح على، النزاعات الاقليمية في نصف القرن 1945-1995، ط2، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006.
- 15- عماد الدين عطاالله محمد، التدخل الانساني، نق:صلاح الدين عامر، مصر: دار النهضة العربية، 2007.
- 16- عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، المسلمون والاستعمار الاوروبي لافريقيا، الكويت: عالم المعرفة، 1998.
- 17- عبد العاطي عبید ربيع، دور منظمة الوحدة الافريقية وبعض المنظمات الاخرى في فض النزاعات، (دب): دار القومية العربية، 2002.
- 18- عبد الغني العقاد أنور، الوجيز في إقليمية القارة الافريقية، (دط)، الرياض: دار المريخ، 1982.
- 19- عطاالله الجمل شوقي وعبد الرزاق إبراهيم عبد الله، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، الرياض: دار الزهراء للنشر، 2005.
- 20- عبد السلام شادي، الولايات المتحدة الامريكية، (دب): (دن)، 2003.
- 21- الفاعوري إبراهيم، تاريخ الوطن العربي، الاردن: دار حامد للنشر، 2011.
- 22- الفضيخ عبد العباس الغريبي، جغرافية الوطن العربي، عمان: دار الصفاء، 1999.
- 23- محمد عصام، استعراض للموقف الجشع في الصومال الاستعمار والاثار الاقتصادية، السودان: (د-ن)، 2011.
- 24- مظلوم مكي عريم العاني فارس، الاهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الافريقي دراسة في الجغرافية السياسية، عمان: دار الصفاء للنشر، 2012.
- 25- المخادمي عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الافريقية، مصر: دار الفجر للنشر، 2005.
- 26- نافعة حسن، الامم المتحدة في نصف قرن، الكويت: عالم المعرفة، 1995.
- 27- يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: المكتب الجامعي للنشر، 1999.

28- يعقوب عبد الرحمان محمد، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

**المجلات والدوريات :**

29- أمين الفوال نجوي، "إنهيار الدولة في الصومال"، السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام .

30- أمين الفوال نجوي، "الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي"، السياسة الدولية، العدد 115، يناير 1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام .

31- أمين الفوال نجوي، "الصومال مابعد التدخل الدولي"، السياسة الدولية، العدد 122، يوليو 1995، القاهرة: مؤسسة الأهرام .

32- أمين الفوال نجوي، ندوة المستقبل العربي الصومال إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد 262، ديسمبر 2000، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

33- أمين الفوال نجوي، "الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية في الصومال"، السياسة الدولية، العدد 132، أبريل، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

34- بن غلاب غالب العتيبي، "جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية"، المجلة العربية للدراسات الامنية، العدد 51، مجلد 62، جامعة نايف العربية: مركز الدراسات والبحوث.

35- حشود أنور الدين، " الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990/2012"، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

36- حزب البعث الاشتراكي الصومال وأفاق المصالحة الوطنية، سلسلة الاحداث جارية، أبريل 2009، مطبوعات القيادة القومية.

37- الخصري أنور القاسم، " أوضاع الصومال في القرن الإفريقي"، قراءات الافريقية، العدد 75، سبتمبر، 2002.

38- خليل محمود، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، السياسة الدولية، العدد 111، 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

- 39- رامز أمين جوزيف ،"مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية :الدورة 61"،السياسة الدولية،العدد120،أفريل1995،القاهرة :مؤسسة الأهرام.
- 40- السيد عبد الوهاب أيمن ،"الصومال وتداعيات إنهار الدولة "،السياسة الدولية،العدد115،أكتوبر1992،القاهرة،القاهرة:مؤسسة الأهرام.
- 41-سهل عبد الرحمان،"المشكلة لصومالية وتداعياتها الراهنة"،قراءات إفريقية،العدد122،أكتوبر2004،القاهرة .
- 42- شريف محمد محمود، التوسع الإثيوبي وراء مأساة الصومال، جريدة القدس العربي، عدد5767، ديسمبر 2007.
- 43- عبيد منى حسين ،"منظمة الإيجاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية مشكلة جنوب السودان والصومال أنموذجا"،العلوم السياسية،(د-عد) ،بغداد:مركز الدراسات الدولية
- 44- العنان خليل ،"الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب"،السياسة الدولية ،العدد148،نيسان2002،القاهرة :مؤسسة الأهرام.
- 45- عبد الحليم أميرة ، الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، 2009
- 46- عبد الرحمان هيثم علي ورضوان مرتضى بهاقيل ،"الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الاقليمي في إفريقيا (1990-2012)"،مجلة التقرير ،عدد2،نوفمبر 2013 ،مركزالعلاقات الدولية .
- 47-غانم الصائغ بان ،"الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية"،التربية والعلم،المجلد 16،العدد1، 2009.
- 48- غانم الصائغ بان ،"الاحتلال الإثيوبي الأمريكي للصومال"،اوراق سياسية ،العدد2،(دب)،(دس).
- 49-القباج نيفين ،"تطورات الوضع في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية العدد118،يوليو1994،القاهرة:مؤسسة الأهرام.
- 50- القباج نيفين ،"مؤتمر القمة الإفريقي الثامن والعشرون"،السياسة الدولية،العدد110،أكتوبر1992،القاهرة :مؤسسة الأهرام .

- 51- محمد سعيدة عمر، إشكالية بناء الدولة في الصومال واثر المتغيرات الإقليمية والدولية، بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الاجتماعية، ماي 2013، تركيا : جامعة اسطنبول.
- 52- معلم محمد جيدي عبد القادر ،"أزمة الصومال إشكالية الدولة وأفاق إعادة البناء" ،دراسات إفريقية ،العدد45.
- 53- المسلماني بسام ،"المجاعة في الصومال وصراع الداخل والخارج" ،قراءات إفريقية ،العدد10 ، ديسمبر 2011.
- الموسوعات :
- 54- الجرمانى نذير ،الموسوعة الجغرافية السياسية ،سوريا :دار نور ودار العرب للنشر ،2010،
- 55- جوزيف صقر ،قصة وتاريخ الحضارات العربية القبائل العربية (الصومال)، القسم الثالث ،العدد23-2، نبيروت ،1999.
- 56- الخوند مسعود ،الموسوعة التاريخية الجغرافية ،ج11، لبنان (د ن)،1998.
- 57- أبو عيشة عبد الفتاح ،موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب ،الأردن :دار أسامة للنشر ، 2003.
- 58- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، الجزء 1، لبنان: المؤسسة العربية للنشر،(دت).
- 59- الكيالي عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية ،جزء 3، لبنان :موسوعة العربية للدراسات ،(دت).
- 60- مرزوق إبراهيم ،موسوعة أهم الأحداث التاريخية ،مصر :الدار الثقافية للنشر ،2002،
- القواميس:
- 61- أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان للنشر، 2004.

الرسائل والاطروحات الجامعية :

62- ربيع رافعي ، التدخل الدولي الإنساني المسلح، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة د- الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم سياسية، تخصص القانون الدولي العام، 2012.  
63- الطاهر كشيده ، التدخل الإنساني وتأثيره على مبدأ السيادة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي العام، 2011.

64- معلم احمد محمد ، منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.  
ثانيا: باللغة الاجنبية :

Hassan Yousouf Mohammed, the rol of escternal actors in the somali 65- conflict, malmo unversity deparlment of globale political studies, faculty of culture and society, spring semester 2014  
lewis.IM, the ogaden and the. Fragility of Somali segmentary nationalism, in 66- Africa affairs, ocober 1998

المواقع الالكترونية :

www. moqatel.com  
https//arabic.alshahid.net  
www.pdf.actery.com  
www.aljazeera.net  
https//ar.wikipedia.org/wiki  
https//somalifuture.word prss.com

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	بسملة
	شكر والعرفان
أ-د	مقدمة
<b>الفصل الأول: جغرافية الصومال وأوضاعها قبيل الحرب الأهلية 1991</b>	
15-7	أولا: الإطار الجغرافي والسكاني
10-7	1: الإطار الجغرافي
15-11	2: الإطار السكاني
24-15	ثانيا: أوضاع المنطقة قبيل الحرب الأهلية 1991
18-15	1: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
24-18	2: الأوضاع السياسية
<b>الفصل الثاني: الحرب الصومالية 1991 وتطورها</b>	
30-25	أولا: أسباب الحرب
39-31	ثانيا: مجريات الحرب
43-40	ثالثا: نتائج الحرب
<b>الفصل الثالث: المواقف المختلفة من الحرب الأهلية</b>	
56-46	أولا: المواقف الإقليمية
49-46	1: موقف دول الجوار (إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، كينيا )
52-50	2: موقف منظمة الوحدة الإفريقية
54-52	3-موقف منظمة الايجاد
56-54	4-موقف جامعة الدول العربية
65-57	ثانيا: المواقف الدولية
60-57	1: موقف الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا، ايطاليا،فرنسا)
65-60	2: موقف منظمة الأمم المتحدة

## فهرس الموضوعات

69-67	خاتمة
83-70	قائمة الملاحق
90-84	قائمة المراجع
93-92	فهرس الموضوعات